EP الأمم المتحدة

UNEP/MED IG.26/19

خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
اتفاقية برشلونة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة
خطة عمل البحر الأبيض
المتوسط

ن الأول/أكتوبر 2023
الأصل: إنجليزي

الدورة الثالثة والعشرون لاجتماع الأطراف المتعاقدة في
اتفاقية حماية البيئة البحرية
والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها

بورتوروز، سلوفينيا، 5-8 ديسمبر 2023

البند 5 من جدول الأعمال: الدورة الوزارية

النتائج الإجمالية من الحالة العامة للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها: تحليل المعلومات الواردة في التقارير الوطنية لفترة السنتين 2021-2020

لأسباب تتعلق بالبيئة وتوفير التكاليف، تمت طباعة هذه الوثيقة بعدد محدود. يرجى من السادة المندوبين إحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

مذكرة من الأمانة

تتمثل مهمة اجتماعات الأطراف المتعاقدة، وفقًا للمادة 18 (2) من اتفاقية برشلونة، في أن يظل تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها قيد النظر، ولا سيما النظر في التقارير المقدمة من الأطراف المتعاقدة بموجب المادة 26. وبموجب المادة 26 من اتفاقية برشلونة، تُحيل الأطراف المتعاقدة للمنظمة تقارير عن: (أ) التدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير التي اتخذتها من أجل تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها والتوصيات التي اعتُمِدَت في اجتماعاتها و(ب) فعالية التدابير المتخذة على هذا النحو، والمشكلات التي واجهتها في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.

ومن خلال تقديم تقارير التنفيذ الوطنية، فإن الأطراف المتعاقدة لا تفي بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير وفقًا للمادة 26 من اتفاقية برشلونة والمواد ذات الصلة ببروتوكولاتها فحسب، بل تزود كذلك اجتماعات الأطراف المتعاقدة بالمعلومات الأساسية لتحديث مؤتمر الأطراف لمراجعة حالة تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.

في مقرره IG.23/1، طلب الاجتماع العشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها (COP 20) (تيرانا، ألبانيا، 17-20 ديسمبر/كانون الأول 2017) من الأمانة العامة أن تقدم في كل اجتماع للأطراف المتعاقدة، بناءً على تحليل المعلومات الواردة في التقارير الوطنية، تقريرًا عن التقدم العام المُحرز في المنطقة، يتضمن الصعيدين القانوني والمؤسسي، في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها إلى جانب مقترحات باتخاذ المزيد من التدابير، حسب الضرورة.

وقد تم تقديم "النتائج الإجمالية من الحالة العامة للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها: تحليل المعلومات المذكورة في التقارير الوطنية لفترة السنتين 2020-2021" إلى اجتماع جهات الاتصال لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (إسطنبول، تركيا، 12-15 سبتمبر2023) وتُحال طَيَّه إلى اجتماع الأطراف المتعاقدة الثالث والعشرين (بورتوروج، سلوفينيا، 5-8 ديسمبر 2023).

ينبغي فهم النتائج الإجمالية الرئيسية الواردة في هذه الوثيقة مع الأخذ في الاعتبار القيود الناشئة عن حقيقة أن أحد عشر (11) طرفًا متعاقدًا فقط من أصل اثنين وعشرين (22)، قدموا تقارير التنفيذ الوطنية الخاصة بهم للفترة 2020-2021، وهم: البوسنة والهرسك، كرواتيا، قبرص، الاتحاد الأوروبي، اليونان، إيطاليا، المغرب، سلوفينيا، تركيا، فرنسا، إسبانيا. وتم استلام تقريرين بعد اجتماع جهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط وتم تضمينهما في هذه النسخة المحدّثة.

تم إعداد هذا التقرير بالتعاون مع مكونات خطة عمل البحر المتوسط وتضمينه مع الإحصاءات والتحليلات التي تقيّم معدلات تقديم التقارير والجداول الزمنية والاكتمال ونسبة التنفيذ.

النتائج الإجمالية من الحالة العامة للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها: تحليل المعلومات الواردة في تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2020-2021

اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط
(اتفاقية برشلونة)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة لعام 1976 في فترة السنتين 2020-2021: 22
- عدد الأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة لعام 1995 في فترة السنتين 2020-2021: 22
- عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2020-2021: 11

النتائج الإجمالية الرئيسية

- أُدرِجَ المبدأ الوقائي ومبدأ تغريم الملوّث في التشريعات المحلية لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. وقد تحقق ذلك من خلال الصكوك القانونية الأساسية لحماية البيئة، وكذلك التشريعات القطاعية التي تنظم قضايا محددة تتعلق بحماية البيئة.
- تتوفر لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير على قوانين خاصة بتقييم الأثر البيئي (EIA) و/أو التقييم البيئي الإستراتيجي واللوائح المرتبطة بها، للأنشطة أو المشروعات التي يُحتمل أن يكون لها أثر سلبي كبير على البيئة البحرية؛
- أشارت جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى أنها وضعت إطارًا قانونيًا وتنظيميًا لاستخدام أفضل التقنيات المتاحة (BAT) وأفضل الممارسات البيئية (BEP)؛ مما أدى بشكل أساسي إلى اعتماد لوائح قطاعية صناعية.
- تم وضع برامج الرصد البيئي لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. وعند وضع مثل هذه البرامج، من خلال أعمال عامة و/أو موجهة نحو القطاعات، تسترشد بعض الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير بمنهجية ومعايير برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP/MAP) ومعايير ومنهجية برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط (MED POL)، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لمواءمة برامج الرصد الوطنية مع نهج النظام الإيكولوجي لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (EcAP) وبرنامج التقييم والرصد المتكاملين (IMAP)، مقترنة بالمتطلبات الواردة في توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بما في ذلك التوجيه الإطاري للإستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي (MSFD).
- تم ضمان إتاحة فرص وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير عن طريق مجموعة متنوعة من الصكوك القانونية التي تتراوح بين القوانين المتعلقة بالحصول المجاني على المعلومات والقوانين الإطارية أو المدونات المتعلقة بالبيئة وقوانين تقييم الأثر البيئي (EIA) والتقييم البيئي الإستراتيجي (SEA). ويضيف ذلك إلى التشريعات التي تجسد اتفاقية آرهوس بشأن إتاحة الوصول إلى المعلومات ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بالبيئة وتوجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة؛ مثل التوجيه (EU/1024/2019) بشأن البيانات المفتوحة وإعادة استخدام معلومات القطاع العام.
- يتم ضمان مشاركة الجمهور والتشاور معه في عمليات صنع القرار في التشريعات البيئية لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. وقد تحقق ذلك من خلال القوانين العامة التي تحمي البيئة وقوانين مشاركة الجمهور وإتاحة الوصول إلى المعلومات و/أو قوانين تقييم الأثر البيئي وقوانين التقييم (التقييم البيئي الإستراتيجي) بالنسبة للعديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير، تم إشراك الجمهور والتشاور معه بشكل عملي من خلال، على سبيل المثال، إنشاء آليات تشاور مع الجمهور في إطار تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM).

- توجد آليات تعاون للإخطار وتبادل المعلومات والتشاور بين الدول المعنية في حالات تقييم الأثر البيئي عبر الحدود لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريباً. وقد تحقق تقدم في ذلك بشكل أساسي ضمن إطار قوانين ولوائح تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الإستراتيجي، بالإضافة إلى الإجراء المتخذ بموجب اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن تقييم الأثر البيئي في إطار عابر للحدود (اتفاقية إسبو بشأن تقييم الأثر البيئي)؛
- تم إدراج مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الأطر القانونية والسياسية المحلية لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير عبر مجموعة متنوعة من الصكوك التي تتضمن القوانين المصدقة على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والإستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بالإدارة البحرية والساحلية، وكذلك المتعلقة بتخطيط الحيز البحري؛ والقوانين الخاصة بتطوير المنطقة الساحلية وحمايتها والمحافظة عليها؛ بما في ذلك SPAMI.
- ومن الضروري مواصلة تعزيز البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا السليمة بيئياً والحصول عليها ونقلها، بما في ذلك تكنولوجيات الإنتاج النظيف، حيث أن نصف الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير فقط قد أشارت إلى اتخاذ إجراءات في هذا المجال، والتي تركز أساساً على التأهب والاستجابة للتلوث العَرَضي من خلال اتفاقيات التعاون أو التكيف مع تغير المناخ أو مشاريع البحث والتطوير لتعزيز النمو الأزرق.
- وقد أجابت معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير بالإيجاب على السؤال المتعلق بتنفيذ المبادئ التوجيهية لتحديد المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- وتتمثل الصعوبات الأكثر شيوعًا في تنفيذ اتفاقية برشلونة في محدودية الموارد المالية والتنظيم الإداري وقدرات التوجيه التقني.

بروتوكول منع التلوث والقضاء عليه في البحر المتوسط الناجم عن إلقاء النفايات من السفن والطائرات أو ترميدها في البحر (بروتوكول الإلقاء)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة ببروتوكول الإلقاء في البحر لعام 1976 في فترة السنتين 2020-2021: 21
- عدد الأطراف المتعاقدة ببروتوكول الإلقاء في البحر لعام 1995 في فترة السنتين 2020-2021: 15
- عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2020-2021: 10

النتائج الإجمالية الرئيسية

- لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير، ورد حظر إلقاء النفايات أو غيرها من المواد في البحر باستثناء تلك المدرجة في المادة 4.2 من بروتوكول الإلقاء في البحر، بالإضافة إلى إنشاء نظام تصريح مطلوب وذلك بشكل أساسي من خلال قوانينها التي تصدق على بروتوكول الإلقاء في البحر، إلى جانب قوانينها ولوائحها المحلية التي تحمي البيئة وتدير النفايات، والمناطق البحرية المحمية أو أنشطة تربية الأحياء المائية، وتنظيم الموانئ و/أو القوانين البحرية. ويضيف ذلك إلى القوانين التي تصدق على اتفاقية منع تلوث البحار الناجم عن إلقاء النفايات ومواد أخرى فيها لعام 1972 (اتفاقية لندن) وبروتوكولها لعام 1996؛

- يبدو أن هناك حاجة إلى تعزيز البنية المؤسسية لتنفيذ بروتوكول الإلقاء، حيث أن نصف الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير فقط قد ردتّ بالإيجاب على السؤال المتعلق بما إذا كانت قد عيّنت هيئة وطنية مختصة مسؤولة عن حفظ سجلات طبيعة النفايات أو غيرها من المواد وكمياتها وموقع الإلقاء وطريقته.
- تم حظر الترميد لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريبًا وفقًا لبروتوكول الإلقاء.
- يبدو أن وضع إجراءات للتصدي لعملية الإلقاء الضرورية والقهرية في البحر وفقًا للشروط المنصوص عليها في بروتوكول الإلقاء، يعد مجالاً يحتاج إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات، حيث أن عددًا محدودًا فقط من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير قد ردّ بالإيجاب على الأسئلة حول ما إذا كان الإلقاء الضروري والقهري يتم على النحو المطلوب بموجب بروتوكول الإلقاء في البحر.
- تتمثل الصعوبات الأكثر شيوعًا في تنفيذ بروتوكول الإلقاء في أطر التنظيم والسياسات، وقدرات التوجيه التقني والموارد المالية المحدودة.

البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط في حالات الطوارئ (بروتوكول المنع والطوارئ)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة في بروتوكول الطوارئ لعام 1976 في فترة السنتين 2020-2021: 21
- عدد الأطراف المتعاقدة ببروتوكول المنع والطوارئ لعام 2002 في فترة السنتين 2020-2021: 17
- عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2020-2021: 11

النتائج الإجمالية الرئيسية

- تم اعتماد خطط الطوارئ والوسائل الأخرى لمنع ومكافحة النفط والمواد الضارة الخطرة (HNS) لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. وتمتد خطط الطوارئ من الصعيد الوطني إلى الصعيد الإقليمي والمحلي و/أو مرافق الموانئ.
- وتختلف معدات الاستجابة على الصعيد الوطني من بلد إلى آخر، وعلى المستوى الإقليمي، فإن الجهات الفاعلة الرئيسية هي الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية (EMSA) وشبكتها من السفن الاحتياطية للاستجابة للتسربات النفطية، والمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض((REMPEC، الذي وضع آليات لتعبئة معدات الاستجابة والخبراء، وذلك أساسًا من خلال اتفاقيات التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- وقد تم إجراء تدريب منتظم لكل من الموظفين على مستوى التشغيلي الوطني والموظفين على المستوى الإشرافي الوطني من خلال حلقات دراسية ودورات تدريب المدربين وتمارين التسربات النفطية. وأُجري التدريب بشكل أساسي على المستوى الوطني، وذلك بالرغم من أنه تم إجراء تدريب دولي أيضًا تحت إشراف المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط وآليات الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية والوكالة الأوروبية للسلامة البحرية. وفي هذا الصدد، تمثلت المبادرة التدريبية الرئيسية التي قدمها المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ في أداة تقييم لمكافحة تسرب الزيت في غرب البحر الأبيض المتوسط، والتي تمكن بلدان المنطقة من تطوير التقييم الذاتي الخاص بمستوى استعدادها للاستجابة لتسرب الزيوت.
- تُطَبّق برامج رصد ومراقبة للكشف عن التلوث العرضي أو التشغيلي لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريباً.

ويتضمن ذلك المراقبة الجوية والساتلية باستخدام خدمة شبكة البحار النظيفة (CleanSeaNet) للكشف المقدمة من الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية، بالإضافة إلى المراقبة على الصعيد الوطني التي يقوم بها خفر السواحل. وعلاوة على ذلك، يتم أيضًا استخدام أنظمة مراقبة حركة الملاحة البحرية.

- تتطلب إجراءات تقديم التقارير للتأكد من تلك المرافق (مثل السفن والطائرات والمنشآت البحرية وسلطات مرافق الموانئ) تقديم تقرير بشأن حوادث التلوث النفطي الفعلية أو المحتملة والمواد الضارة الخطرة للسلطة أو السلطات الوطنية المختصة، وإذا لزم الأمر، لأقرب دولة ساحلية في العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير وقد تحقق ذلك في الأساس من خلال التشريعات المحلية ذات الصلة (مثل القوانين البحرية) ومتطلبات خطط الطوارئ الوطنية.
- تقوم معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير بالتواصل مع المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتلك الأطراف المتعاقدة التي من المحتمل أن تتأثر بهذه المعلومات عن حوادث التلوث النفطي والمواد الضارة الخطرة الفعلية أو المحتملة. وقد تحقق ذلك بشكل أساسي من خلال خطط الطوارئ الوطنية أو لدى بعض الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير عبر نظام تقرير التلوث البحري (POLREP). ومن الخيارات التي يتعين أخذها في الاعتبار مواصلة تشجيع استخدام نظام تقرير التلوث البحري أو إنشاء نظام مشترك للاتصالات في حالات الطوارئ في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- يعد إجراء تقييمات لحوادث التلوث النفطي والمواد الخطرة والضارة واتخاذ جميع التدابير العملية لمنع الآثار الناجمة عن حوادث التلوث والحد منها والقضاء عليها إلى أقصى قدر ممكن، جزءًا من متطلبات خطط الطوارئ الوطنية لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير؛
- يوجد لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إطار قانوني وتنظيمي لضمان أن تلك المرافق (مثل السفن والموانئ البحرية والمنشآت البحرية) لديها خطط طوارئ في الداخل. وقد تحقق ذلك من خلال التشريعات المحلية إلى جانب القوانين المصدقة على اتفاقية ماربول والاتفاقية الدولية للتأهب والاستجابة والتعاون في مكافحة التلوث النفطي (OPRC).
- تتوافر مرافق استلام النفايات في الموانئ والمحطات الطرفية التي تلبي احتياجات السفن، بما في ذلك قوارب النزهة، لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. وقد كان مشروع المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط الخاص بمرافق استلام النفايات في الموانئ أحد السبل لضمان وجود مرافق استلام نفايات مناسبة في الموانئ؛
- واتخذت جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريباً تدابير تهدف إلى تخفيف مخاطر الحوادث أو العواقب البيئية الناجمة عنها. وقد تحقق ذلك بطرق مختلفة، منها أنظمة حركة السفن (VTS) وتحديد وإدارة المناطق البحرية البالغة الحساسية (PSSA) وأنظمة المراقبة الجوية الوطنية.
- تم لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير اعتماد تدابير تتعلق بأماكن لجوء السفن المهددة بالخطر؛
- تحقق نشر المعلومات وتبادلها وفقًا لمتطلبات بروتوكول المنع والطوارئ بشكل أساسي من خلال المواقع الرسمية للوزارات ذات الصلة (مثل وزارة الشؤون البحرية والنقل والبنية التحتية أو وزارة البيئة)، بالإضافة إلى موجزات قطرية للمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ينبغي مواصلة تعزيز استخدام الموجزات القطرية للمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتحديثها بشكل منتظم بين الأطراف المتعاقدة.
- توجد إستراتيجيات استجابة لحوادث التلوث البحري، بما في ذلك السياسات المتعلقة باستخدام عوامل التشتيت لدى العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير.
- تغطي خطط الطوارئ الوطنية كلاً من النفط والمواد الضارة الخطرة لدى بعض الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير.
- تتمثل الصعوبات الأكثر شيوعًا في تنفيذ بروتوكول المنع والطوارئ في أطر السياسات والتنظيم الإداري والموارد المالية المحدودة.

بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية
(البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية لعام 1980 في فترة السنتين 2020-2021: 22
- عدد الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية لعام 1996 في فترة السنتين 2020-2021: 17
- عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2020-2021: 10

النتائج الإجمالية الرئيسية

- تفيد التقارير بوجود تدابير قانونية وتنظيمية للقضاء على التلوث من مصادر وأنشطة برية والتخلص التدريجي من الملوثات العضوية الثابتة (POPs) لدى تقريبًا جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. لقد تحقق ذلك بشكل أساسي من خلال التشريعات المحلية الواسعة (على سبيل المثال المتعلقة بالحماية البيئية أو المياه أو المنطقة الساحلية)، بالإضافة إلى تشريعات محددة (على سبيل المثال، المتعلقة بالانبعاثات الصناعية ونوعية مياه الاستحمام بالبحر، وإدارة النفايات (الحضرية) والملوثات العضوية الثابتة). ويضيف ذلك للتشريعات المحلية التي تجسد توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بما في ذلك التوجيه الإطاري للإستراتيجية البحرية (2008/56/EC) (MSFD).
- لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريباً، تخضع عمليات التصريف وإطلاق الملوثات للتصاريح أو اللوائح اللازمة الصادرة عن الهيئة الوطنية المختصة. بشكل عام، تُنشئ الصكوك القانونية المدرجة، بشكل أساسي على المياه والساحل والحماية البيئية نظامًا يُمكّن الهيئة أو الهيئات الوطنية المختصة من إصدار تصريح (مثل تصريح حق المياه والتصريح البيئي) لأي تصريف أو إطلاق في البحر أو على المياه السطحية، شريطة استيفاء من بين أمور أخرى بعض القيم الحدية المعينة؛
- تُفيد التقارير بتوفر تدابير لتقليل خطر التلوث العرضي لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى الحد الأدنى. تم تحقيق ذلك بشكل أساسي من خلال خطط الطوارئ الوطنية، بالإضافة إلى إدراج التشريعات المحلية لتوجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بما في ذلك توجيه سيفيزو الثالث من الاتحاد الأوروبي (EU/18/2012)؛ واللائحة بشأن تسجيل المواد الكيماوية وتقييمها وترخيصها وتقييدها (REACH Regulation).
- أشارت جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى أن لديها نظام تفتيش لتقييم الامتثال للتصاريح واللوائح وفرض عقوبات في حالة عدم الامتثال. يعتمد هذا النظام على سلطات مختلفة من بلد إلى آخر، بدءًا من مفتشي البيئة إلى الشرطة القضائية أو البيئية إلى كبار مفتشي الموانئ والوكالات والشبكات المعتمدة؛ ويغطي العقوبات مثل الغرامات ولوائح الاتهام والسجن وتوقيف العمل أو الأنشطة مؤقتاً.
- تفيد التقارير بوجود برامج رصد بيئي لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. وتحقق ذلك بشكل أساسي ضمن إطار برنامج مدبول لتقييم ومراقبة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، يتماشى مع نهج النظام الإيكولوجي (EcAP) وبرنامج البحر الأبيض المتوسط المتكامل للرصد والتقييم (IMAP) وبالتضافر مع توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بما في ذلك التوجيه الإطاري للإستراتيجية البحرية (MSFD) وتختلف برامج الرصد المعمول بها من بلد لآخر، وتشمل النُظم الإيكولوجية البحرية أو المياه البحرية والساحلية أو مياه الاستحمام أو المصادر البرية أو النفايات البحرية أو الانبعاثات الصناعية. بالإضافة إلى ذلك، ترتكز المؤسسات الوطنية للمتابعة والرصد على هذه البرامج عبر الجمع المنتظم للبيانات وتقييمها؛
- تفيد التقارير بوجود برامج رصد لتقييم فعالية خطط العمل والبرامج والتدابير بموجب بروتوكول التلوث من مصادر برية لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير.
- تشير الكمية المحدودة من البيانات التي تلقتها الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى الحاجة إلى مواصلة تحسين نظام منبر المعارف التابع للأمم المتحدة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط (INFO/MAP) لتيسير تقديم البيانات، وكذلك صياغة طرق ووسائل عملية لدعم الأطراف المتعاقدة من خلال أنشطة بناء القدرات، رهنًا بالموارد المتاحة؛
- يجب تعزيز أنشطة المساعدة الفنية وبناء القدرات بالتآزر مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين، لتحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ خطط العمل الإقليمية؛
- تتمثل الصعوبات الأكثر شيوعًا في تنفيذ البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية في أطر التنظيم والسياسات والتنظيم الإداري والموارد المالية المحدودة.

البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (بروتوكول SPA/BD)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة لعام 1982 في فترة السنتين 2020-2021: 21
- عدد الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي لعام 1995 في فترة السنتين 2020-2021: 17
- عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2020-2021: 12.

النتائج الإجمالية الرئيسية

- عيّنت معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير المناطق البحرية المتمتعة بالحماية (SPA)، بالإضافة إلى التدابير اللازمة لحمايتها والحفاظ عليها وإدارتها المستدامة. وهذه عملية حية، حيث العمل مستمر مع إنشاء مناطق جديدة تتمتع بحماية خاصة .
- تفيد التقارير بتطوير معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لخطط إدارة المناطق المتمتعة بحماية خاصة. بالإضافة إلى ذلك، أشارت بعض الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير على وجه التحديد، على الرغم من عدم وجود خطط إدارة لبعض المناطق المتمتعة بحماية خاصة، فقد تم اتخاذ تدابير لحماية تلك المناطق المتمتعة بحماية خاصة عبر وسائل أخرى. وفيما يتعلق بالإدارة الفعالة للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، يبدو أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل في هذا الصدد.
- تُشير معظم تقارير الأطراف المتعاقدة إلى أنه تم اتخاذ تدابير لدمج البحث العلمي في مناطق المتمتعة بحماية خاصة التابعة لها من أجل تنظيم الأنشطة البحرية وصيد الأنواع وأنشطة الإلقاء ومرور السفن ورسوها. تشمل التدابير تلك المتخذة بموجب خطط إدارة المناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPAs) أو المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية المتوسطية (SPAMIs).
- وقد أجرى العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تدريبًا مناسبًا للمديرين التقنيين والموظفين المؤهلين الآخرين بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة. وتم اتخاذ خطوات في هذا الشأن بطرق مختلفة، ولا سيما الدورات التدريبية بخصوص المناطق المتمتعة بحماية خاصة/مراكز الأنشطة الإقليمية.
- أشارت معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى برامجها الخاصة بالمتابعة والرصد العلمي لتغييرات في النُظم الإيكولوجية لمناطق البروتوكول وأشارت جميعها إلى أنها أخذت في الاعتبار أثر الأنشطة البشرية. وأفادت العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير باتخاذها تدابير لإشراك المجتمعات المحلية في عملية إدارة المناطق المحمية.
- أشارت معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى آليات التمويل المتنوعة لإدارة المناطق المحمية أو الأنشطة المدرة للدخل التي تتوافق مع تدابير الحماية وتعزيزها.
- وفيما يتعلق بالرصد، يبدو أن رصد الأهداف البيئية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ضمن إطار برنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط يتطلب تعزيز الجهود الجماعية والوطنية بشأن الهدف البيئي EO1 (التنوع البيولوجي). ولا يزال الهدفان EO2 (الأنواع غير الأصلية) وEO6 (سلامة قاع البحر) يتطلبان جهدًا أيضًا.
- وتضم قائمة القطاعات المشمولة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط حاليًا 39 موقعًا. لم يتم إدراج خلال فترة السنتين 2020-2021 أي مناطق جديدة متمتعة بحماية خاصة ذات أهمية متوسطية.
- وتفيد التقارير باتخاذ تدابير تنظيمية لحماية الأنواع المعرضة للانقراض أو المهددة به لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير.
- ويشار إلى وجود قوائم جرد عناصر التنوع البيولوجي المهمة لحفظها والاستخدام المستدام لها لدى العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير، مع التركيز بشكل خاص على المناطق البحرية. وقد تحقق ذلك بشكل أساسي من خلال تجسيد البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (بروتوكول SPA/BD)، بالإضافة إلى توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، مثل التوجيه المتعلق بحفظ الموائل.
- وتشير العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى وضع قائمة الأنواع المعرضة للانقراض أو المهددة به على الصعيد الوطني أو التحديث المستمر للقوائم الحالية وتحديد توزيعها في المناطق التي تخضع للاختصاص القضائي للطرف.
- يشار إلى اتخاذ معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لتدابير وخطط تتعلق بتكاثر الحيوانات البرية المحمية خارج الموقع أو إعادة إدخالها.
- أشارت معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى اعتماد تدابير تتعامل مع الإدخال المقصود أو العرضي للأنواع غير الأصلية أو المعدلة وراثيًا إلى البرية؛
- خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على الأسماك الغضروفية في البحر الأبيض المتوسط: إن مزامنة البيانات وتقديمها وإعدادها وجمعها وتقديم البيانات بشأن صيد أسماك القرش السطحية، وتطوير خطط عمل وطنية بشأن أسماك القرش واعتمادها، وتقديم تقارير التقييم السنوية لأسماك القرش إلى الهيئة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، هي مجالات يبدو أنها تتطلب مزيدًا من الإجراءات لإحراز تقدم في تنفيذ هذه الخطة.

- خطة العمل المحدّثة بشأن إدخال الأنواع والأنواع الغازية في البحر الأبيض المتوسط: يبدو أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للتصدي بفعالية للتهديدات التي تمثلها الأنواع الغازية على التنوع البيولوجي البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وينبغي تعزيز الإجراءات فيما يتعلق بإنشاء آلية لتعزيز وتنسيق الإجراءات المذكورة في الفقرة 22 من خطة العمل الإقليمية وتكاثر الأنواع الغريبة الغازية البحرية في البحر الأبيض المتوسط.
- خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على أنواع الطيور المسجلة في المرفق 2 لبروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط: بذلت الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير جهودًا كبيرة لإحراز تقدم في تنفيذ هذه الخطة. ومع ذلك، ينبغي بذل الجهود لوضع خطط عمل وطنية للحفاظ على أنواع الطيور المعرضة للانقراض أو المهددة به وتنفيذها.
- خطة العمل المحدّثة المتعلقة بالحفاظ على الحيتانيات في البحر الأبيض المتوسط: لقد بذلت الأطراف المتعاقدة جهوداً كبيرة في تنفيذ هذه الخطة. يبدو أن المجال للتحسين يكمن في رسم الخرائط الصوتية لبناء صورة شاملة للتوزيع المكاني والزماني لمصادر الضوضاء بشرية المنشأ.
- خطة العمل للحفاظ على النباتات البحرية في البحر الأبيض المتوسط: يبدو أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود للمضي قدماً في تنفيذ هذه الخطة، من خلال وضع خطط عمل وطنية وفقاً للأولويات الجديدة، وإنشاء الشبكات الوطنية في هذا المجال وتوسيعها، ووضع برامج لإنشاء قوائم جرد وطنية لأنواع النباتات الكبيرة والنباتات الكبيرة مع الأخذ في الاعتبار أنواع النباتات الجديدة الواردة في الملحق 2 لبروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع البيولوجي.
- خطة العمل لإدارة فقمة الراهب في البحر الأبيض المتوسط: ترتبط الجهود التي تبذلها الأطراف المتعاقدة للمحافظة على فقمة الراهب بوجود هذا النوع في مياهها الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تضع مشروعات وبرامج عديدة تهدف إلى حماية فقمة الراهب في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- خطة العمل للمحافظة على السلاحف البحرية في البحر الأبيض المتوسط: يبدو أنه ينبغي تكثيف الجهود لإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الخطة في المجالات التالية: حماية الموائل وإدارتها ووضع علامات الجينات والتحليل والدورات التدريبية.
- خطة العمل الخاصة بحفظ الموائل والأنواع المرتبطة بالجبال البحرية والكهوف والأخاديد الموجودة تحت الماء واللافقاريات التي تعيش في المناطق المعتمة من قاع البحر والظواهر الكيميائية الاصطناعية في البحر الأبيض المتوسط (خطة العمل المتعلقة بالموائل المظلمة): وقد اتخذت العديد من الأطراف المتعاقدة بعض المبادرات، مما يشير إلى الحاجة إلى مواصلة الجهود وتعزيزها للإحراز على مزيد من التقدم في تنفيذ هذه الخطة.
- خطة العمل المحدّثة المتعلقة بالمحافظة على التكتلات المرجانية وغيرها من التكتلات الحيوية الجيرية في البحر الأبيض المتوسط: وتشير الإجراءات التي اتخذتها الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى تقدم إيجابي في التنفيذ. لزيادة تعزيز التنفيذ، يبدو أنه ينبغي التركيز على تعزيز برامج البحث المتعلقة التكتلات المرجانية وطبقات الطحالب المرجانية وعلى تصميم برنامج متكامل للرصد والتقييم لتقدير حالة التكتلات المرجانية/تراكمات الطحالب المرجانية الغنية بالكلس.
- تتمثل الصعوبات الأكثر شيوعًا في تنفيذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع البيولوجي بشكل أساسي في الموارد المالية المحدودة والقدرات التقنية. ويبدو أيضًا أن مشاكل التنظيم الإداري تنشأ في العديد من جوانب التنفيذ.

البروتوكول بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (بروتوكول النفايات الخطرة)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المتعلق بالنفايات الخطرة لعام 1996 في فترة السنتين 2020-2021: 7
- عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2020-2021: 7

النتائج الإجمالية الرئيسية

- تعد التدابير الرامية إلى تقليل توليد النفايات الخطرة إلى الحد الأدنى أو القضاء عليها حيثما أمكن، هي جوهر التشريعات المحلية المتعلقة بإدارة النفايات لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير، ووفقًا لمتطلبات بروتوكول النفايات الخطرة؛
- أشارت جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى أنها اعتمدت تدابير للتقليل إلى أدنى حد من كمية النفايات الخطرة الخاضعة للنقل عبر الحدود وربما القضاء عليها، على النحو المطلوب بموجب بروتوكول النفايات الخطرة وبالتضافر مع اتفاقية التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (اتفاقية بازل).
- أفادت التقارير عن وجود إجراء الإخطار المنصوص عليه في المادة 6 من بروتوكول النفايات الخطرة في حالات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير.

- يشار إلى أن القيود المفروضة على استيراد وتصدير النفايات الخطرة سواء للتخلص النهائي منها أو استعادتها سارية لدى العديد من لأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير.
- تظهر البيانات التي تلقتها الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير أن مواصلة تعزيز جمع المعلومات أمر أساسي، وذلك من خلال تحسين نظام منصة المعرفة التابع للأمم المتحدة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط لتفادي ازدواجية التقارير، وكذلك استكشاف الطرق والوسائل العملية لدعم الأطراف المتعاقدة في جمع وتقديم البيانات، رهنًا بالموارد المتاحة.
- تتمثل الصعوبات الأكثر شيوعًا في تنفيذ بروتوكول النفايات الخطرة في أطر السياسات والتنظيم الإداري والموارد المالية المحدودة والقدرات التقنية.

بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية (البروتوكول البحري)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة في البروتوكول البحري لعام 1994 في فترة السنتين 2020-2021: 8
- عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2020-2021: 7

النتائج الإجمالية الرئيسية

- تخضع الأنشطة البحرية لتصريح مسبق وتدابير قانونية وتنظيمية مناسبة للترخيص ببناء وتشغيل المنشآت على النحو الذي يقتضيه البروتوكول البحري من جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. تحقق نظام الترخيص أو التصريح هذا بشكل أساسي من خلال القوانين التي تحكم الاستكشاف البحري واستغلال الموارد المعدنية و/أو قوانين تقييم الأثر البيئي (EIA) وقوانين إصدار التصاريح البيئية؛
- لدى بعض الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير، توافق الهيئة الوطنية المختصة على استخدام المواد الكيميائية البحرية وتخزينها على أساس خطة الاستخدام الكيميائي على النحو المطلوب بموجب المادة 9 من البروتوكول البحري؛ يبدو أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل في هذا المجال، لا سيما فيما يتعلق بمحتوى خطة الاستخدام الكيميائي وتقييمها ورصدها المستمرة.
- تمت الإشارة إلى عدد من الصعوبات فيما يتعلق بالتخلص من المواد خاصة منها الضارة أو المؤذية، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي وقدرات التوجيه التقني والتنظيم الإداري.
- تُظهر البيانات المحدودة التي تم تقديمها فيما يتعلق بتصاريح الترخيص وبعدد المنشآت البحرية وتدابير الإنفاذ، أن مواصلة تعزيز جمع البيانات أمر أساسي، وذلك من خلال تحسين نظام منصة المعرفة التابع للأمم المتحدة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط لتجنب ازدواجية التقارير، وكذلك استكشاف السبل والوسائل العملية لدعم الأطراف المتعاقدة في جمع وتقديم البيانات، رهناً بالموارد المتاحة.
- تتمثل الصعوبات الأكثر شيوعًا في تنفيذ البروتوكول البحري في أطر السياسات والتنظيم الإداري.

البروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط
(بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في فترة السنتين 2020-2021: 13
- عدد البلدان المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2020-2021: 10

النتائج الإجمالية الرئيسية

- كانت مشاريع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية شائعة عبر كافة أنحاء المتوسط، وأبلغت جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير عن قيمتها في دعم تنفيذ مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المدرجة في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. في هذا الصدد، سلطت جميع الأطراف المتعاقدة الضوء على مشاريع برنامج إدارة المناطق الساحلية باعتبارها الأكثر أهمية.
- اعتمدت معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير استراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أو الإستراتيجية الساحلية، في حين لم يقم أي منها بإنشاء مركز خاص للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، مما يضمن استدامة جهود الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ ومع ذلك، فإن عملية إعداد الاستراتيجية وتنفيذها تؤدي إلى إنشاء هيئات مشتركة بين القطاعات لإدارة السواحل؛ وينطبق الشيء نفسه على المستوى الأدنى، حيث يتم إنشاء هذا النوع من الهيئات للخطط والبرامج.
- تم تحديد التدابير القانونية للتحكم في التنمية الحضرية على طول الساحل لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. يتم تحديد المنطقة العازلة التي تبلغ 100 متر أو أكثر بصفة قانونية من خلال القوانين الساحلية أو قوانين التخطيط الفزيائي/المكاني. كما يتم تحديد المناطق غير المخصصة للبناء في تخطيطات الحيز تدمج متطلبات القوانين القطاعية الأخرى (حماية الطبيعة، المياه، حماية التراث الثقافي، حماية الأراضي الزراعية، الغابات، إلخ). ومع ذلك، تَبيَن أن مناطق العزل تمثل تحديًا في الممارسة العملية (مع تحديد 100 متر كحد أدنى للعزل).
- تؤدي الأطر المؤسسية والقانونية/السياسات المتعلقة بجرد المناطق الساحلية ورصدها إلى تجزئة غالبية الحالات حيث لا توجد مؤسسات محددة لرصد المناطق الساحلية وتوزَّع المسؤوليات بين عدة هيئات. وعلى الرغم من أن معظم الأطراف المتعاقدة أبلغت عن بعض الأنشطة، إلا أنه يبدو أنها لم تركز إلا قليلاً على مناطقها الساحلية، كما أن هناك افتقارا إلى مرصد ساحلي محدد. ويُنظر إلى برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) وغيره من مشاريع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بالإضافة إلى العمل على مؤشرات برنامج الرصد والتقييم المتكامل للبحر الأبيض المتوسط (IMAP)، على أنها أدوات رصد/مراقبة رئيسية، بينما بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فإن التزامات الرصد وفقًا للتوجيه الإطاري للإستراتيجية البحرية (MSFD) وتخطيط الحيز البحري (MSP) لا تقل أهمية.
- ويعد استخدام المؤشرات لإدارة السواحل محدودًا، خاصة عندما يتعلق الأمر بمؤشرات تقييم الآثار لاقتصادية على المنطقة الساحلية. وقد يُستَنتَج أن هذا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعدم وجود مراصد ساحلية وطنية. ومع ذلك، عند وجود إدارة متكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط أو إستراتيجية ساحلية وطنية، تُستخدم (بعض) المؤشرات لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- يبدو أن تدابير الحماية في جميع المجالات (التنوع البيولوجي والمناطق الحساسة والمناظر الطبيعية والتراث الثقافي البري) هي الأكثر تطورًا. وعلى النقيض من ذلك، لم يتخذ سوى عدد قليل من البلدان تدابير لاستعادة وتنشيط الدور الإيجابي للأراضي الرطبة والجزر الساحلية.
- تتوافر آليات لإدارة الأراضي الساحلية الواقعة في الملك العام وهي عملية لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. تعد معظم الأراضي الساحلية ملكية عامة وتقع مسؤولية إدارتها إما على عاتق الحكومة أو السلطات المحلية.
- وهناك تشريع لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير يتعلق بعملية تقييم الأثر البيئي (EIA)، وهو مستخدم على نطاق واسع. يتم تنظيم استخدام التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريبًا بالإضافة إلى الالتزام بالتقييم البيئي العابر للحدود، إما وفقًا للقانون الوطني أو اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي (اتفاقية إسبو) أو التوجيه الإطاري للإستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي (EU MSFD).

- ويبدو أن المخاطر وحالات الطوارئ تشكل مصدر قلق كبير للأغلبية العظمى من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير التي وضعت خطط طوارئ/حالات استثنائية وطنية. يجدر التنويه إلى التقدم المحرز في إطار دمج تغير المناخ في الإستراتيجيات الساحلية والبحرية ونُظم التخطيط. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال كبير لتعزيز مرونة الساحل وقدرته على التكيف مع التغيرات، في المقام الأول، ارتفاع مستوى سطح البحر.
- ويمثل تعزيز الوعي والتثقيف والتدريب والتعاون الدولي أمرًا حاسمًا لإحراز تقدم من خلال نهج معقد مثل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ويُنظر ليوم الساحل المتوسطي السنوي بوصفه حدثًا رئيسيًا لزيادة الوعي في حين تلعب توجيهات الاتحاد الأوروبي (مثل التوجيه الإطاري للإستراتيجية البحرية) والإستراتيجيات (مثل إستراتيجية الاتحاد الأوروبي حول منطقة البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني) وأدوات التمويل (مثل برنامج شبكة المدن الأورومتوسطية لقيادة المشروع الأفقي للبرنامج الأوروبي) بالإضافة إلى المبادرات الممولة من مرفق البيئة العالمي كلها دورًا فعالاً لتعزيز التعاون.

المرفق 1

تقرير تقييم معايير التقديم والجداول الزمنية واكتمال تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2020-2021

الجزء 1: رسوم بيانية عن نِسَب تقديم التقارير (اعتبارًا من 4 أكتوبر 2023)

0. اتفاقية برشلونة

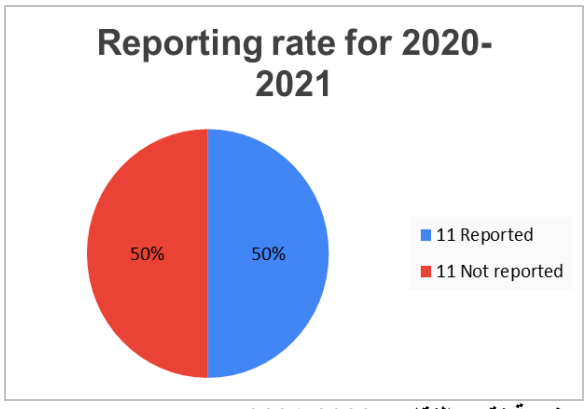

نسبة تقديم التقارير 2020-2021

تم التقديم 11
لم يتم التقديم 11

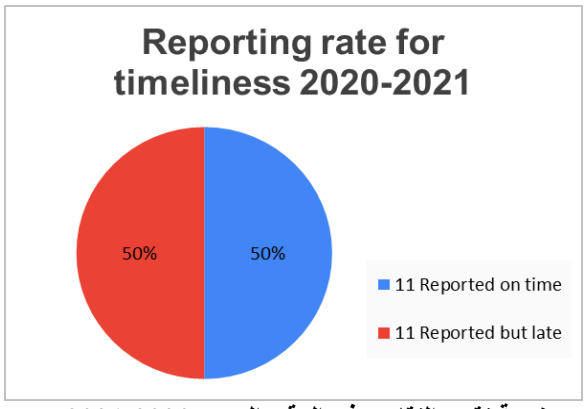

نسبة تقديم التقارير في الوقت المحدد 2020-2021

تم التقديم في الوقت المحدد 11
تم التقديم ولكن متأخرا 11

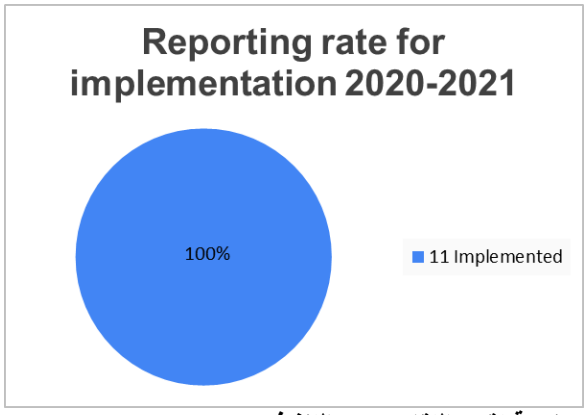

نسبة تقديم التقارير عن التنفيذ 2020-2021

مُنفذ 11

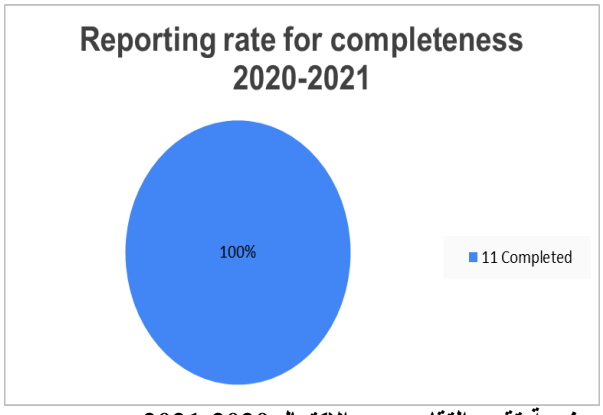

نسبة تقديم التقارير عن الاكتمال 2020-2021

مكتمل 11

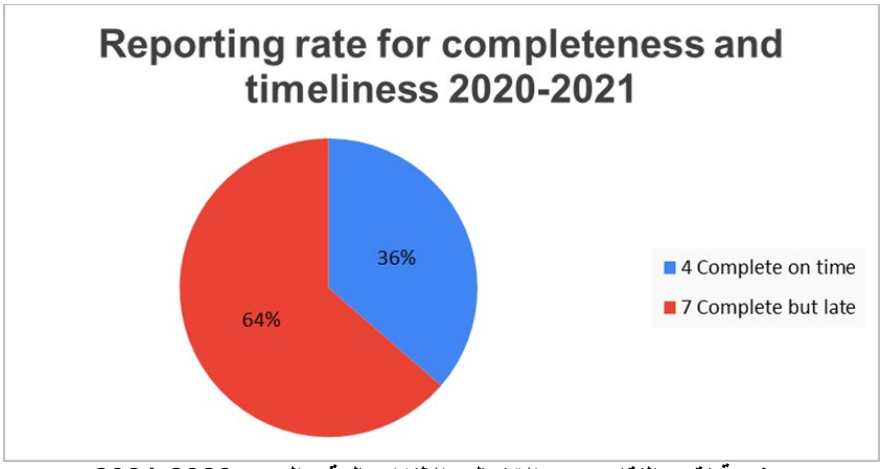

نسبة تقديم التقارير عن الاكتمال والالتزام بالوقت المحدد 2020-2021

مكتمل مع الالتزام بالوقت المحدد 4

مكتمل ولكن متأخر 7

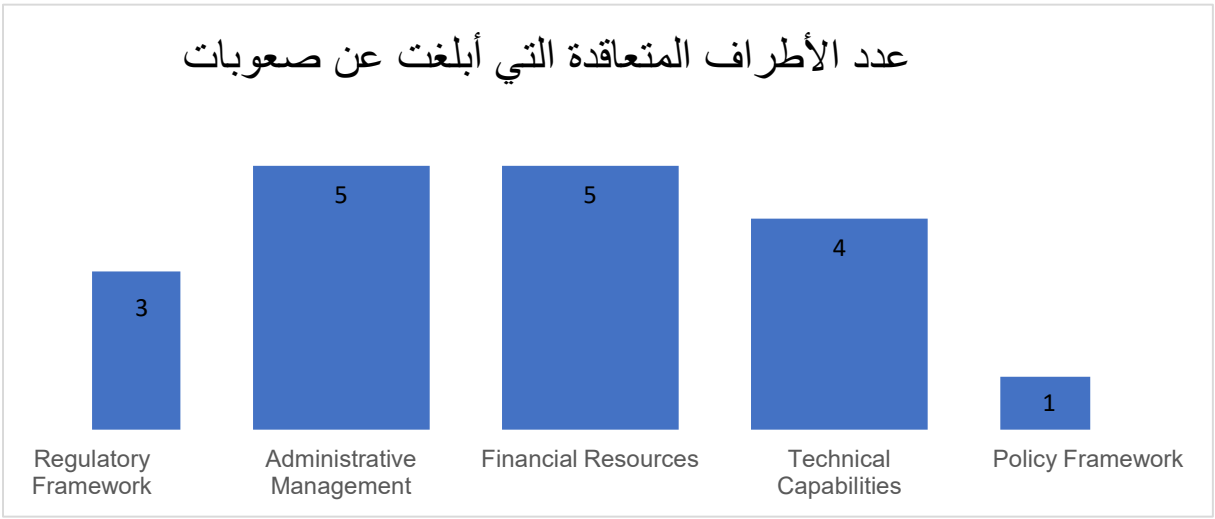

الإطار التنظيمي 3 *التنظيم الإداري 5* *الموارد المالية 5* *القدرات التقنية 4* *إطار السياسات 1*

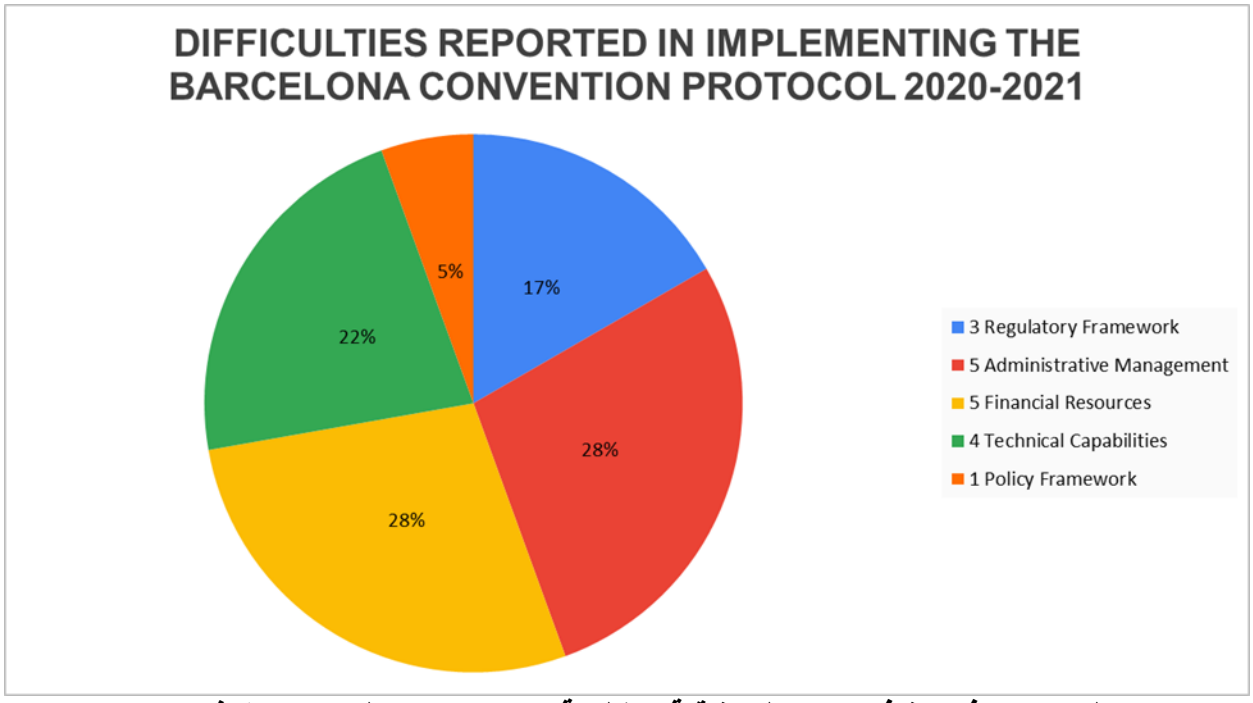

الصعوبات في تنفيذ بروتوكول اتفاقية برشلونة 2020-2021 التي تم الإبلاغ عنها

الإطار التنظيمي 3
التنظيم الإداري 5

الموارد المالية 5
القدرات التقنية 4
إطار السياسات 1

1. بروتوكول الإلقاء

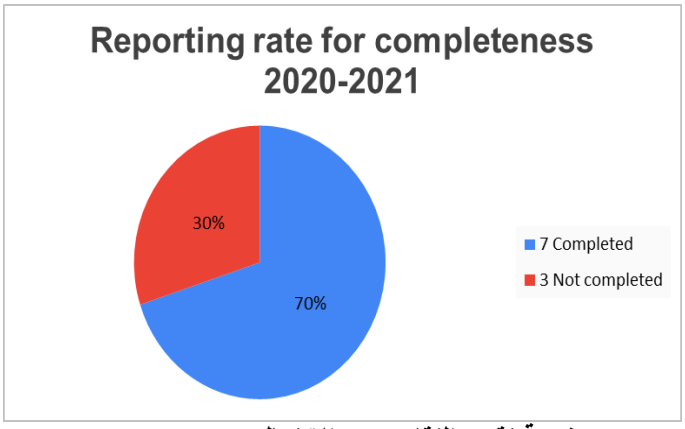

نسبة تقديم التقاريرعن الاكتمال 2021-2020

مكتمل 7
غير مكتمل 3

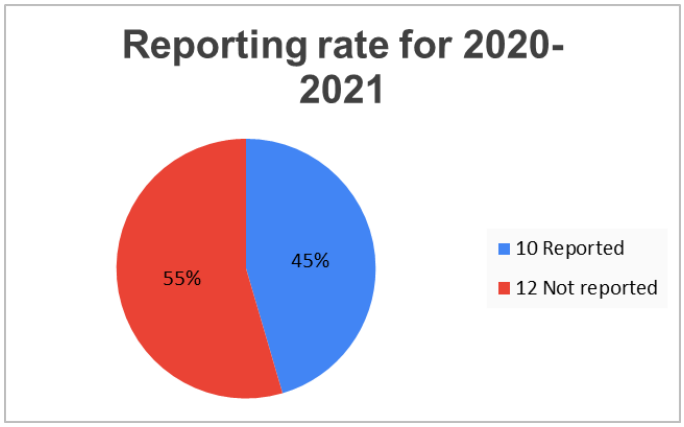

نسبة تقديم التقارير 2021-2020

تم التقديم 10
لم يتم التقديم 12

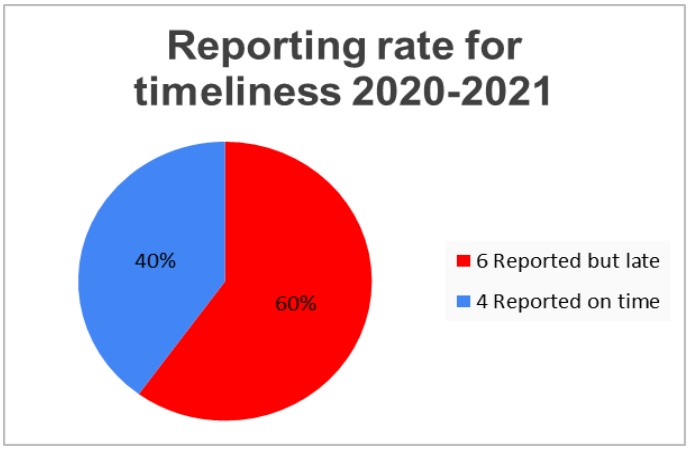

نسبة تقديم التقارير مع الالتزام بالوقت المحدد 2021-2020

تم التقديم لكن متأخرا 6
تم التقديم مع الالتزام بالوقت المحدد 4

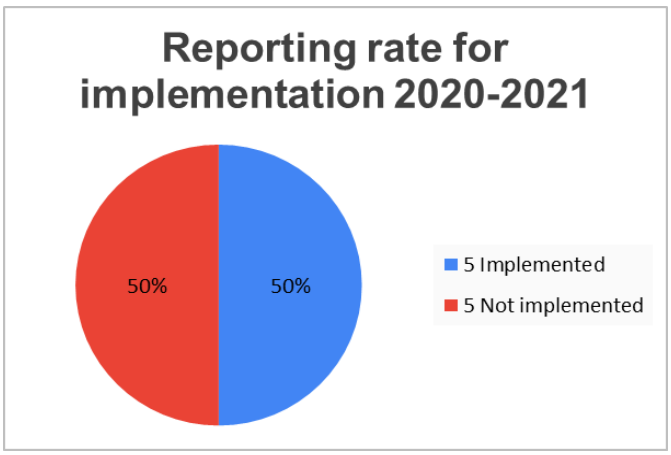

نسبة تقديم التقارير عن التنفيذ 2021-2020

تم التنفيذ 5
لم يتم التنفيذ 5

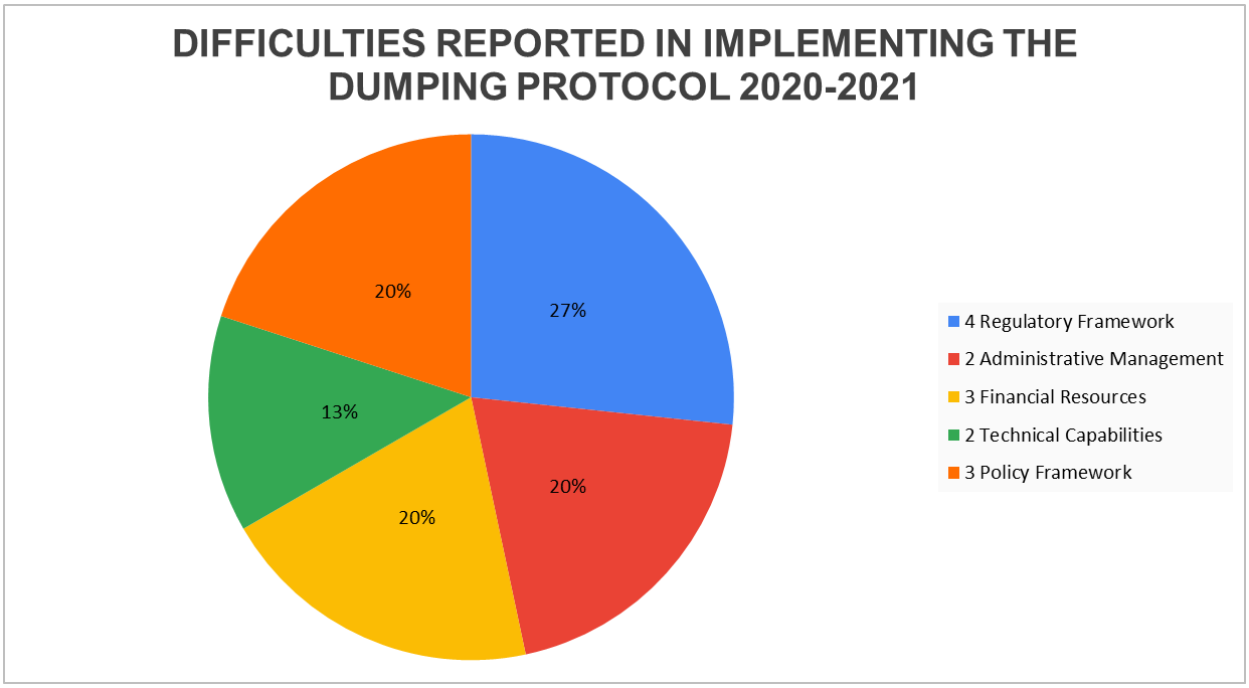

الصعوبات في تنفيذ بروتوكول الإلقاء 2020-2021 التي تم الإبلاغ عنها

4 الإطار التنظيمي
2 التنظيم الإداري

3 الموارد المالية
2 القدرات التقنية
3 إطار السياسات

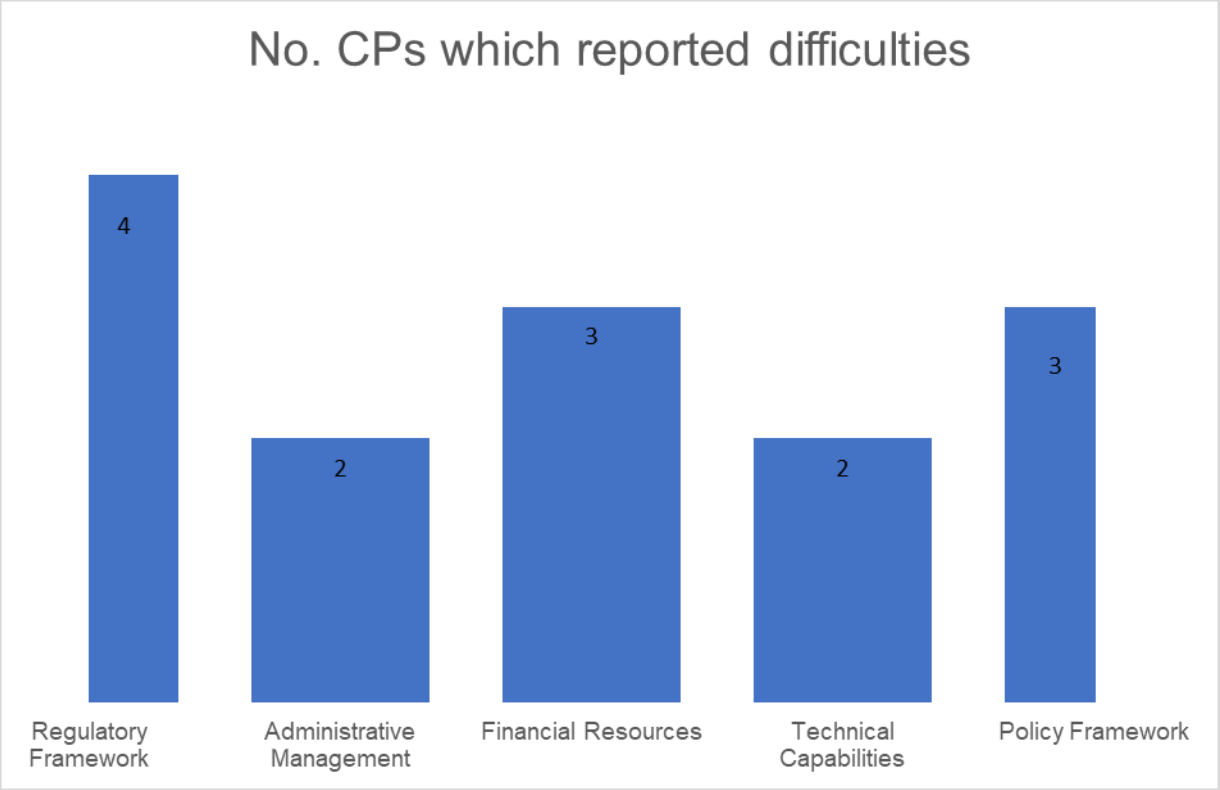

عدد الأطراف المتعاقدة التي قدمت تقارير عن صعوبات

الإطار التنظيمي 4 *التنظيم الإداري 2* *الموارد المالية 3* *القدرات التقنية 2* *إطار السياسات 3*

2. بروتوكول المنع والطوارئ

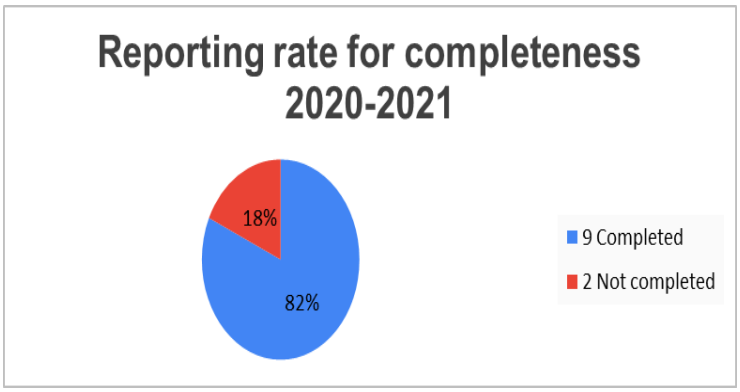

نسبة تقديم التقارير عن الاكتمال 2020-2021

مكتمل 9
غير مكتمل 2

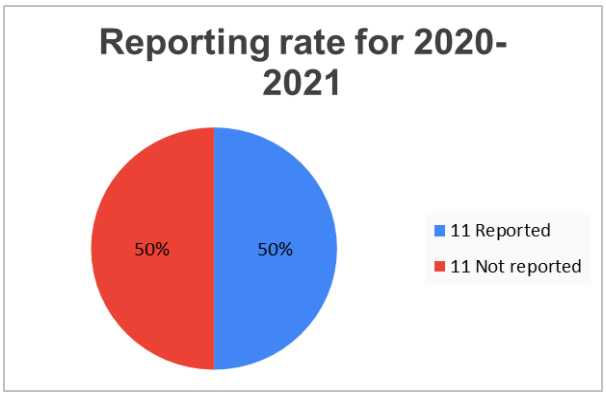

نسبة تقديم التقارير 2020-2021

مُنفذ 11
غير منفذ 11

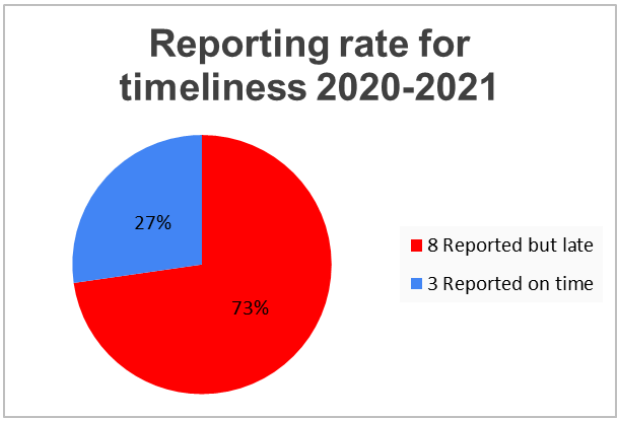

نسبة تقديم التقارير مع الالتزام بالوقت المحدد 2020-2021

تم التقديم لكن متأخرا 8
تم التقديم مع الالتزام بالوقت المحدد 3

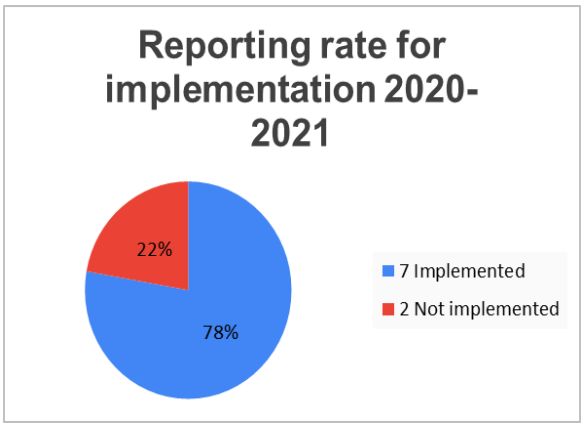

نسبة تقديم التقارير عن التنفيذ 2020-2021

مُنفذ 7
غير منفذ 2

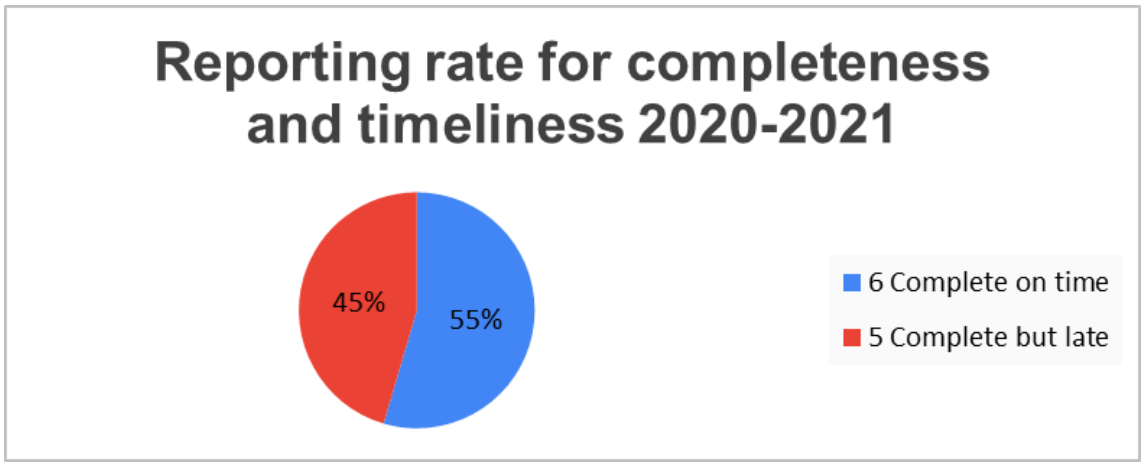

نسبة تقديم التقارير عن الاكتمال والالتزام بالوقت المحدد 2020-2021

مكتمل مع الالتزام بالوقت المحدد 6
مكتمل ولكن متأخر 5

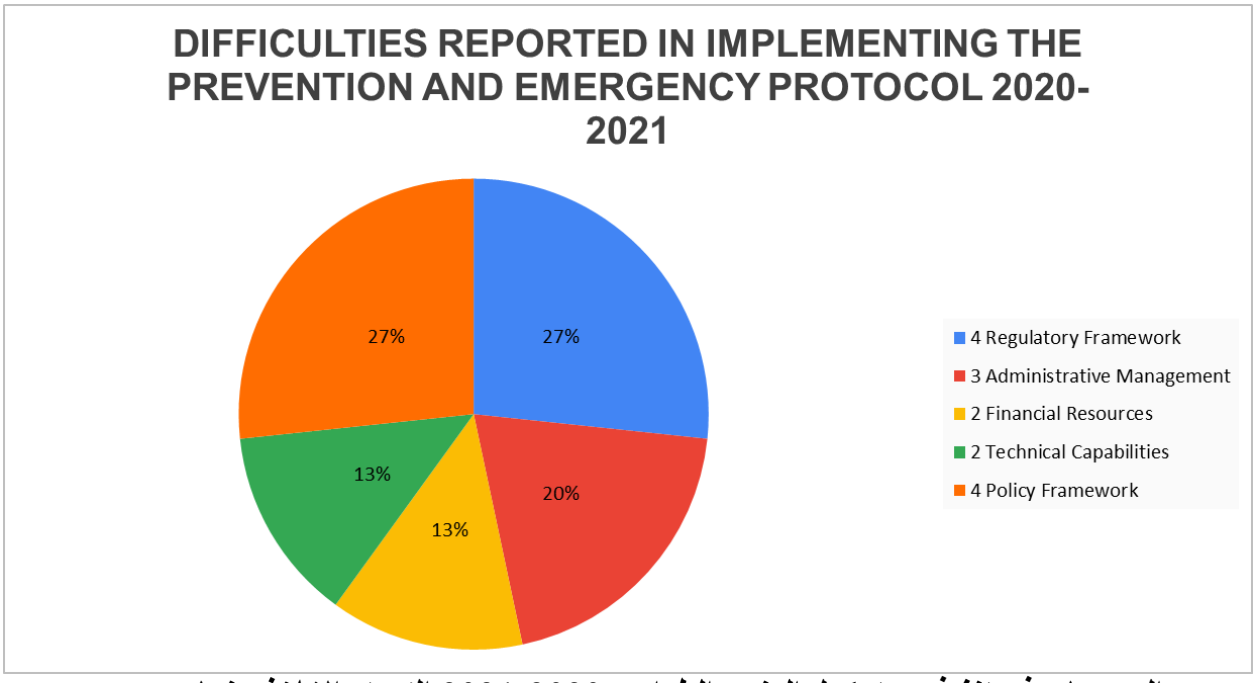

الصعوبات في تنفيذ بروتوكول المنع والطوارئ 2020-2021 التي تم الإبلاغ عنها

الإطار التنظيمي 4
التنظيم الإداري 3

الموارد المالية 2
القدرات التقنية 2
إطار السياسات 4

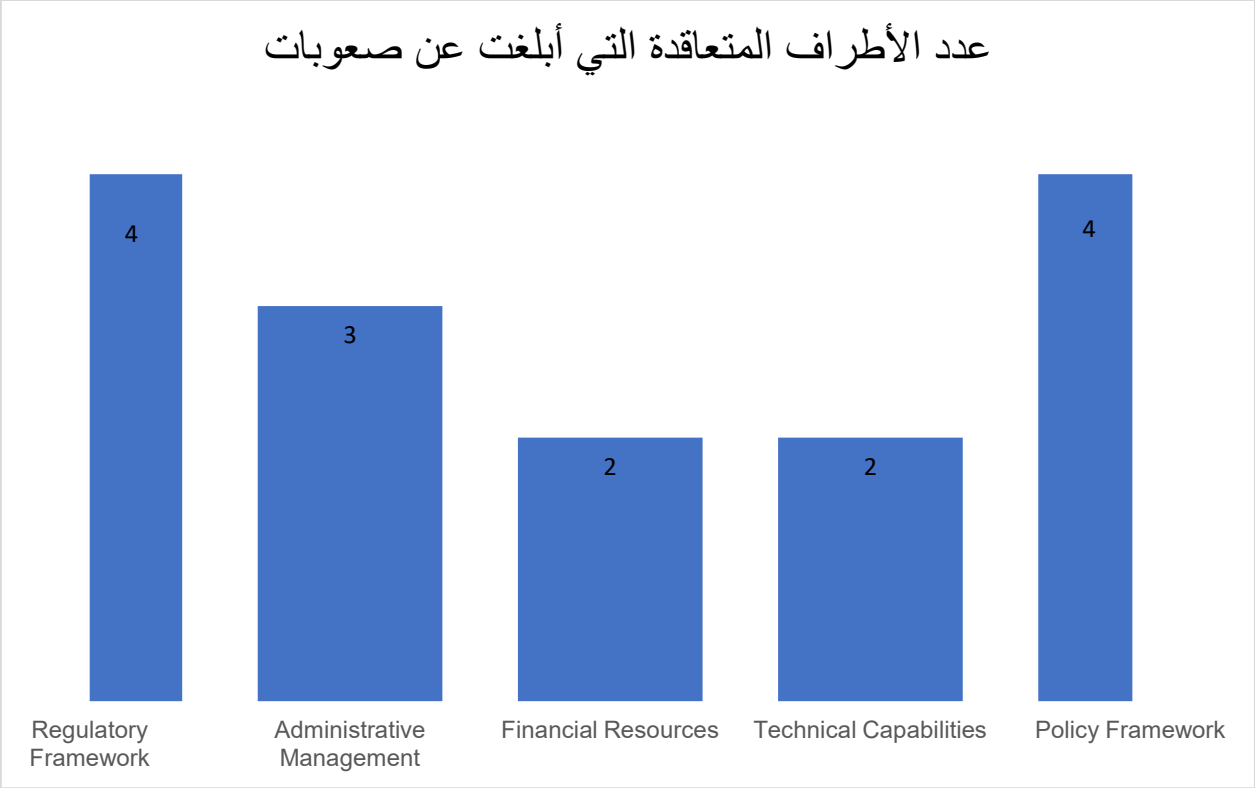
عدد الأطراف المتعاقدة التي أبلغت عن صعوبات
4
3
2
2
4
Regulatory Framework
Administrative Management
Financial Resources
Technical Capabilities
Policy Framework
الإطار التنظيمي 4
التنظيم الإداري 3
الموارد المالية 2
القدرات التقنية 2
إطار السياسات 4

3. البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية

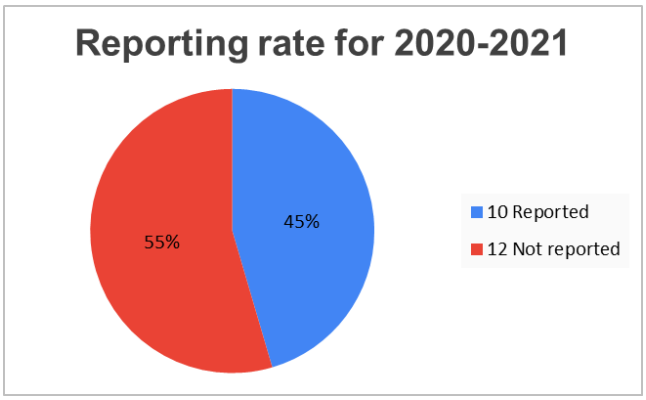

نسبة تقديم التقارير 2020-2021

تم التقديم 10
لم يتم التقديم 12

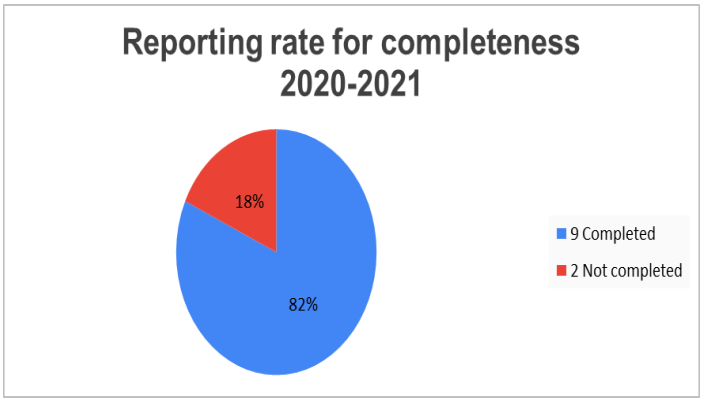

نسبة تقديم التقارير عن الاكتمال 2020-2021

مكتمل 9
غير مكتمل 2

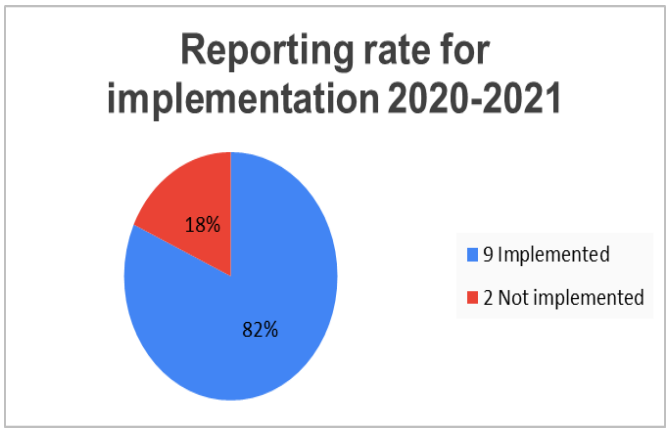

نسبة تقديم التقارير عن التنفيذ 2020-2021

مُنفذ 9
غير منفذ 2

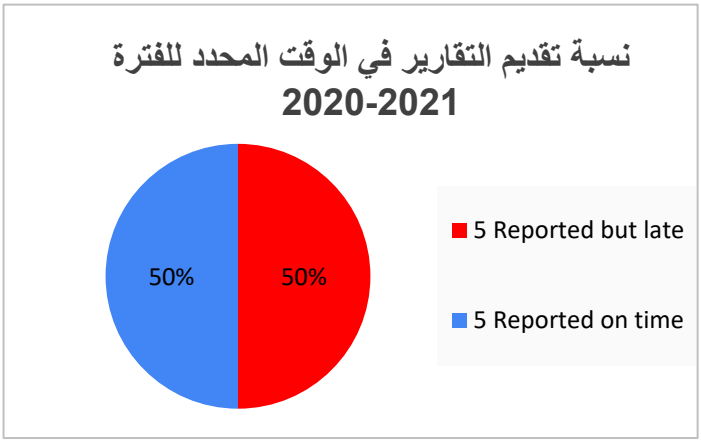

تم التقديم مع الالتزام بالوقت المحدد 5
تم التقديم لكن متأخرا 5

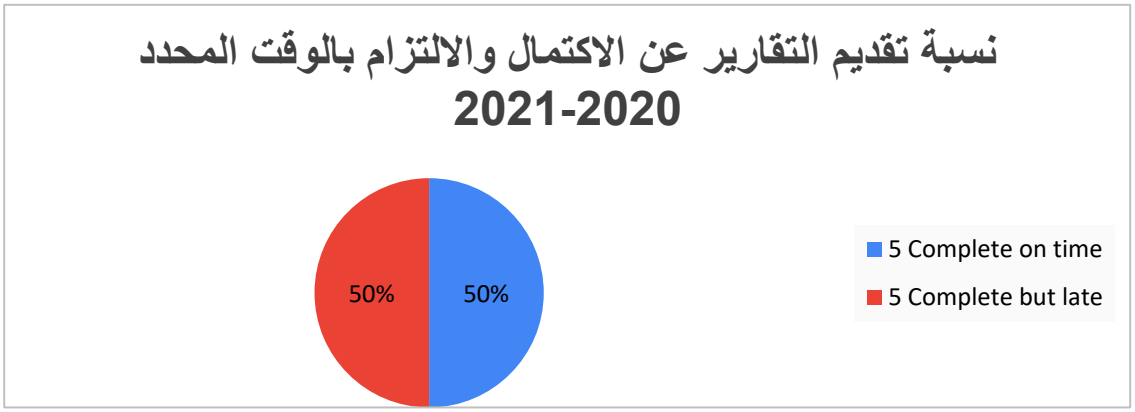

مكتمل مع الالتزام بالوقت المحدد 5
مكتمل ولكن متأخر 5

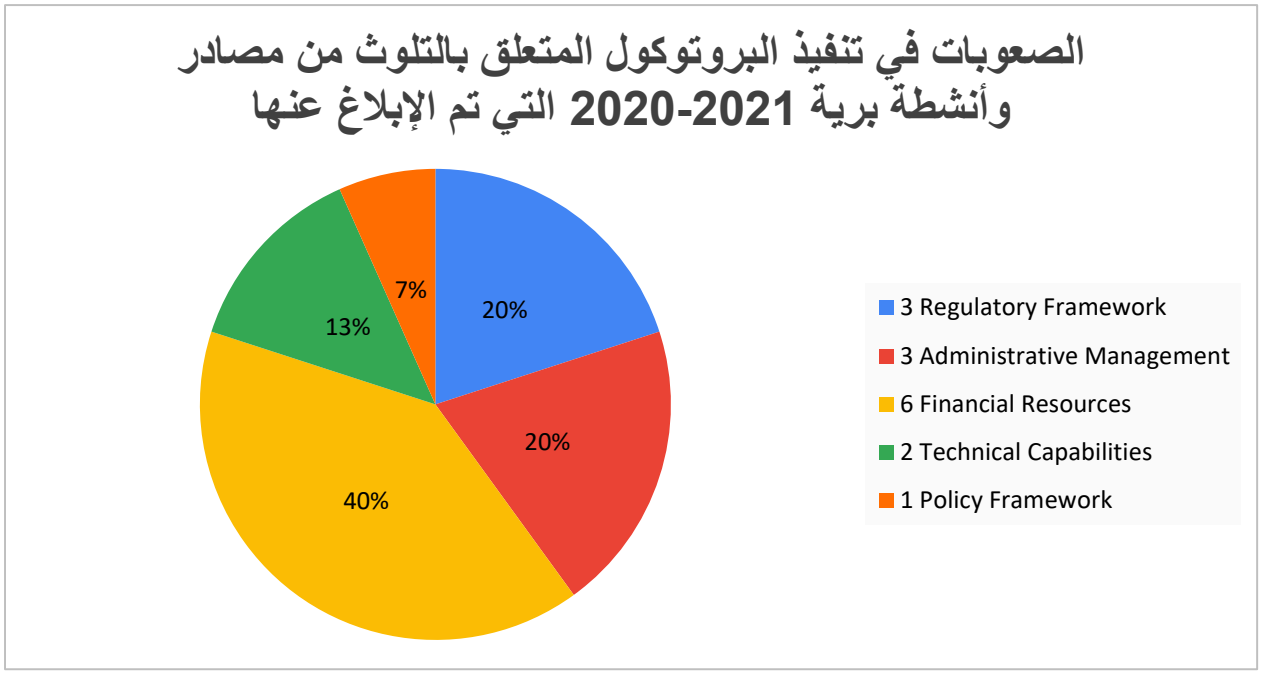

الإطار التنظيمي 3
التنظيم الإداري 3

الموارد المالية 6
القدرات التقنية 2
إطار السياسات 1

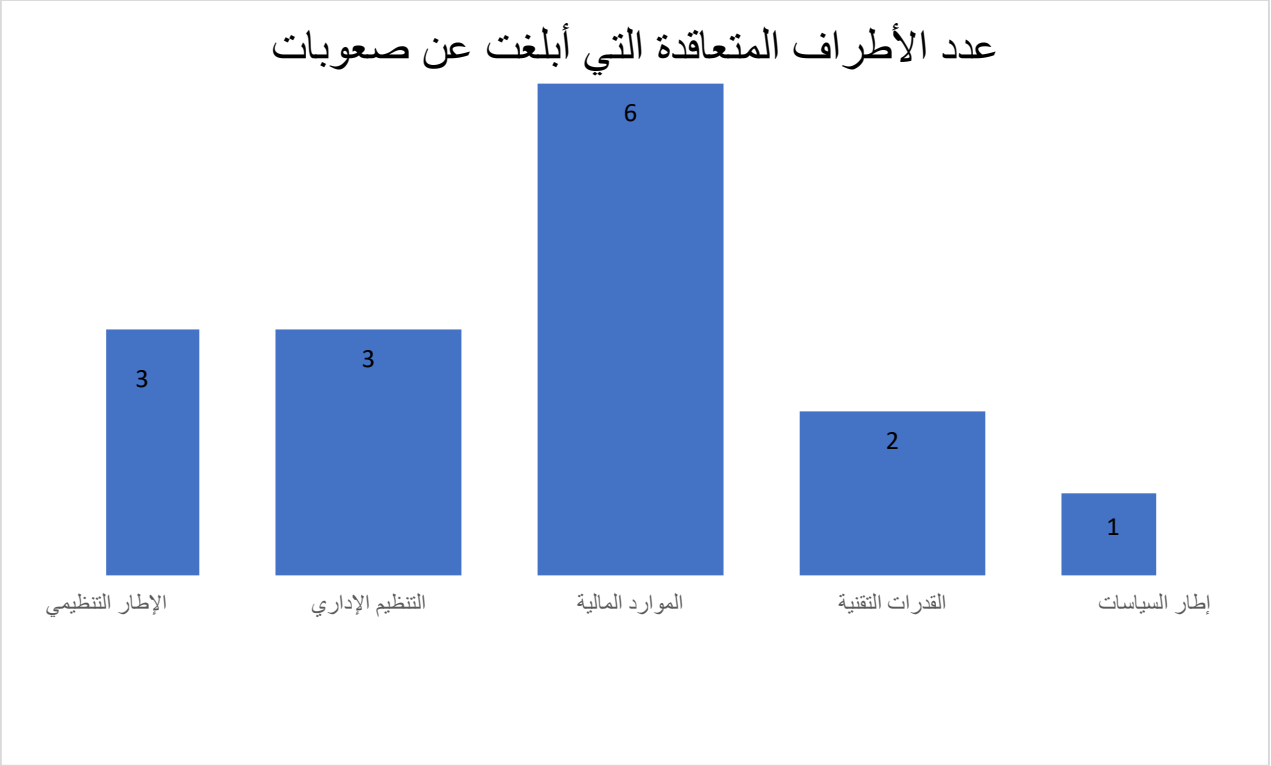
عدد الأطراف المتعاقدة التي أبلغت عن صعوبات
6
3
3
2
1
الإطار التنظيمي
التنظيم الإداري
الموارد المالية
القدرات التقنية
إطار السياسات

4. برتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة /التنوع البيولوجي

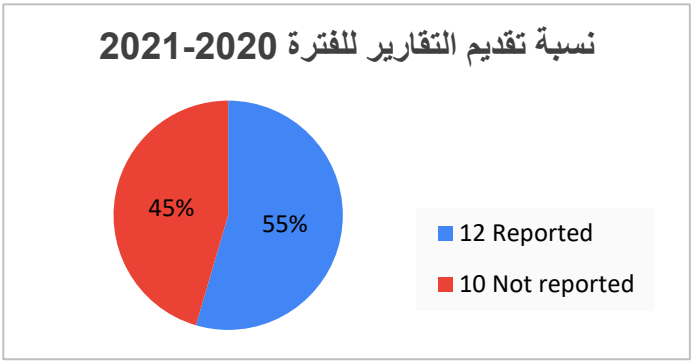

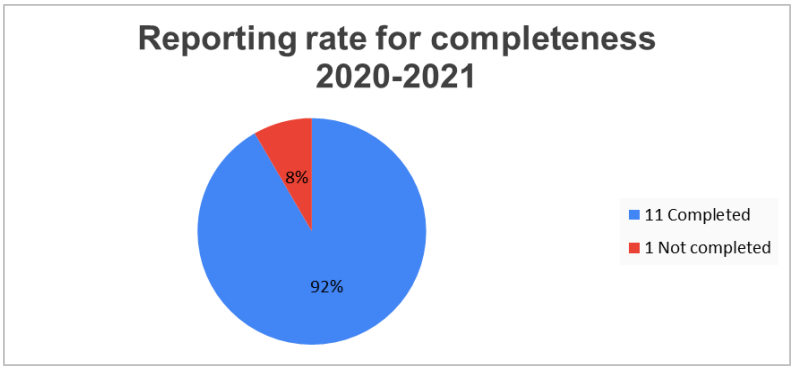

نسبة تقديم التقارير عن الاكتمال 2021-2020

12 تم التقديم
10 لم يتم التقديم

11 مكتمل
1 غير مكتمل

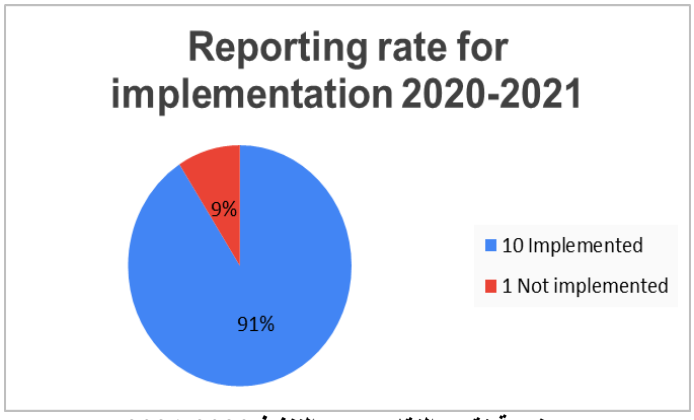

نسبة تقديم التقارير عن التنفيذ 2021-2020

10 مُنفذ
1 غير منفذ

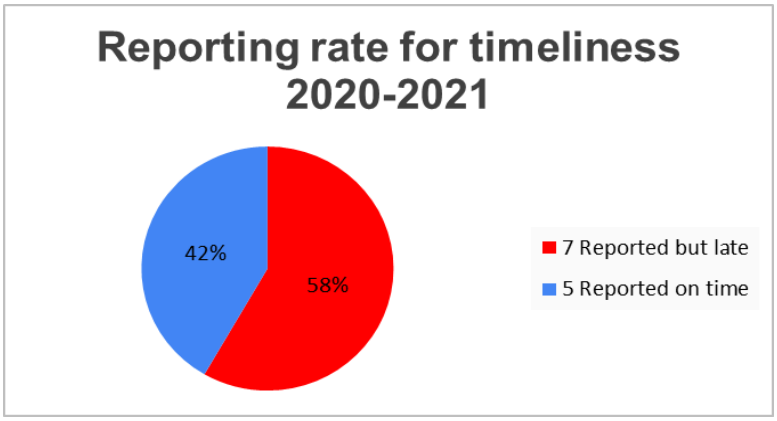

نسبة تقديم التقارير مع الالتزام بالوقت المحدد 2021-2020

7 تم التقديم لكن متأخرا
5 تم التقديم مع الالتزام بالوقت المحدد

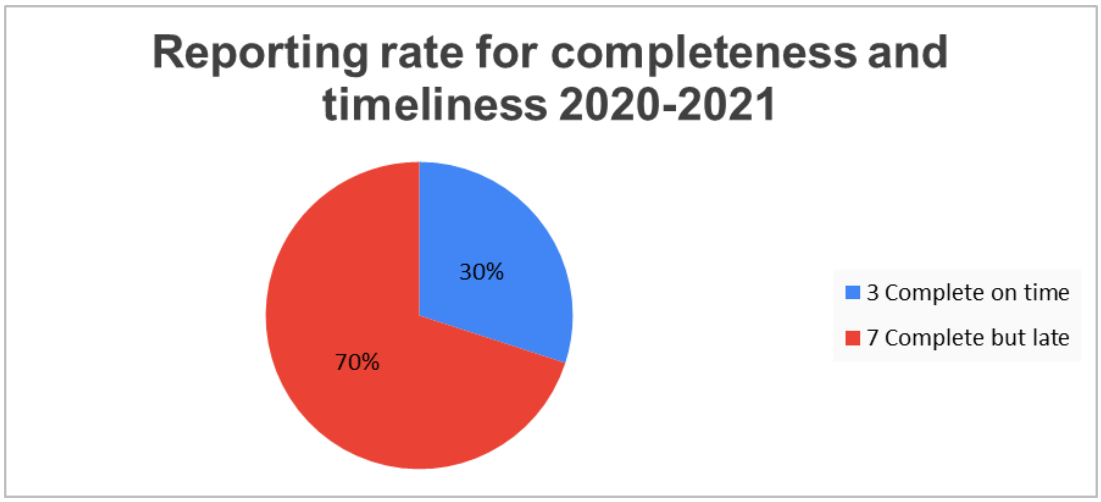

نسبة تقديم التقارير عن الاكتمال مع الالتزام بالوقت المحدد 2021-2020

مكتمل مع الالتزام بالوقت المدد 3 مكتمل لكن متأخر

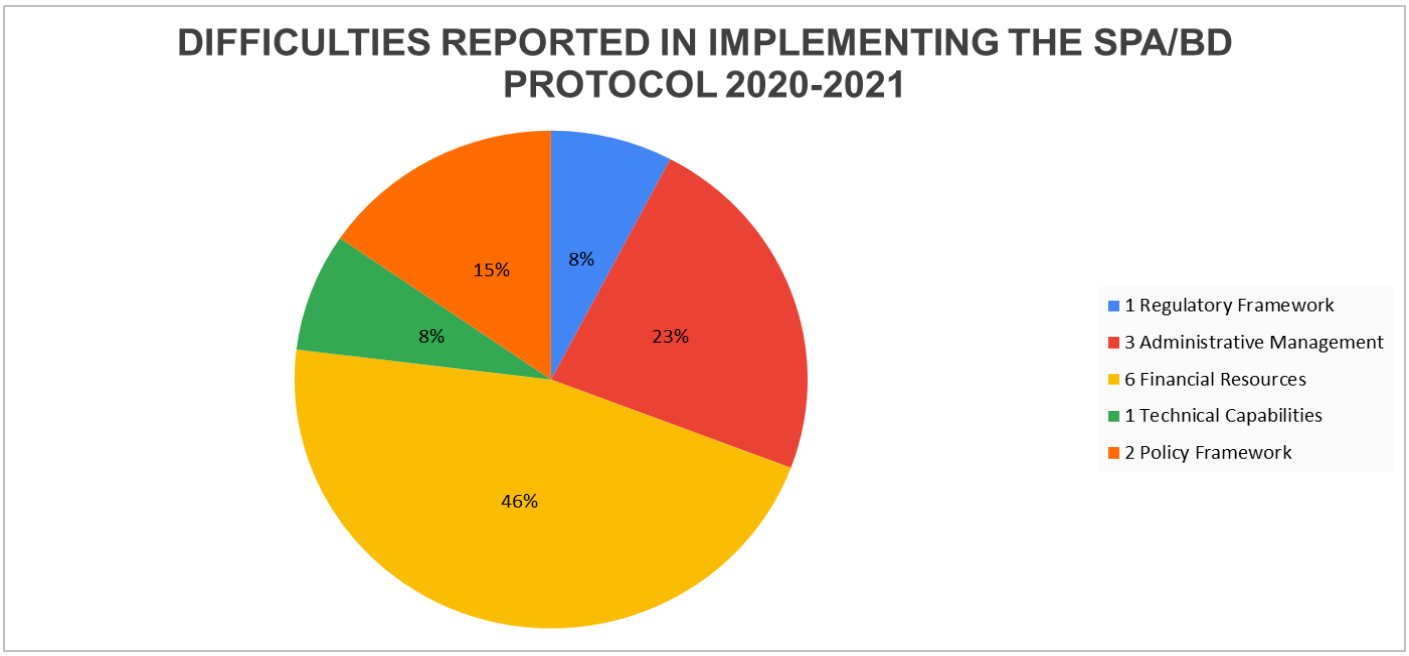

الصعوبات في تنفيذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي 2020-2021

الإطار التنظيمي 1
التنظيم الإداري 3

الموارد المالية 6
القدرات التقنية 1
إطار السياسات 2

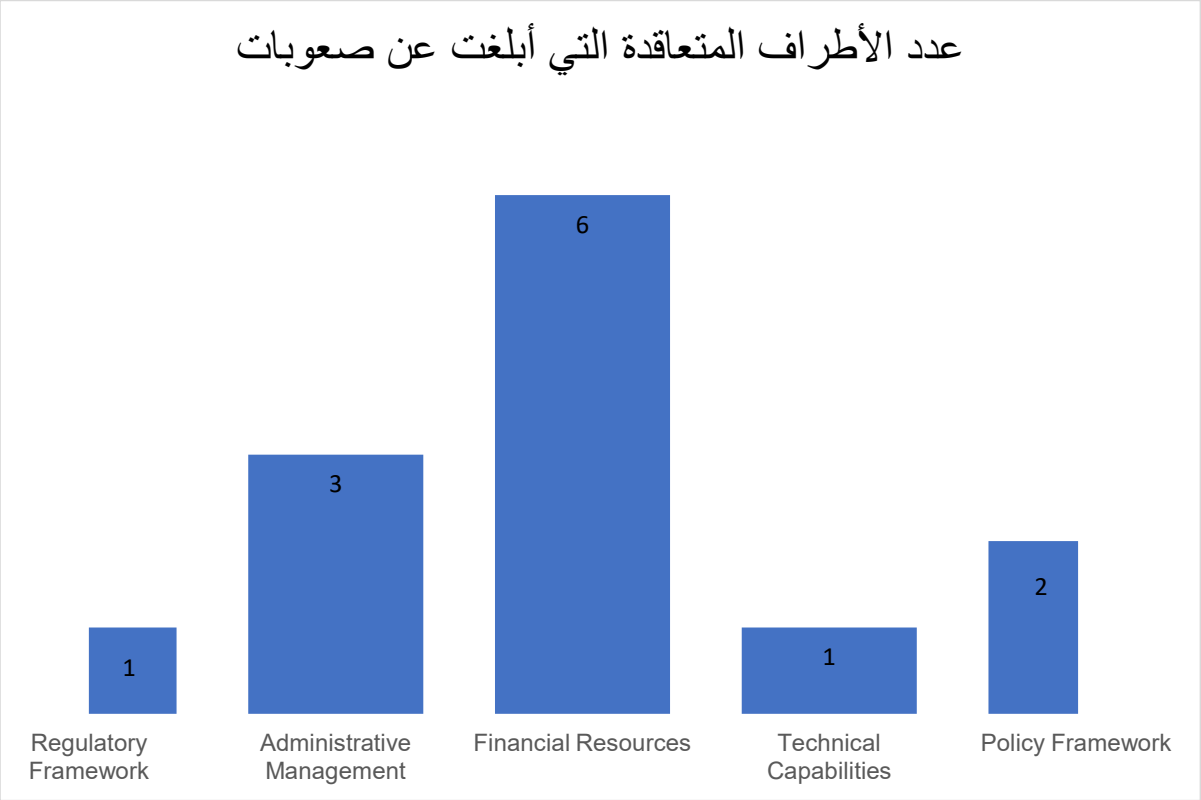

الإطار التنظيمي 1 *التنظيم الإداري 1* *الموارد المالية 6* *القدرات التقنية 1* *إطار السياسات 2*

5. البروتوكول البحري

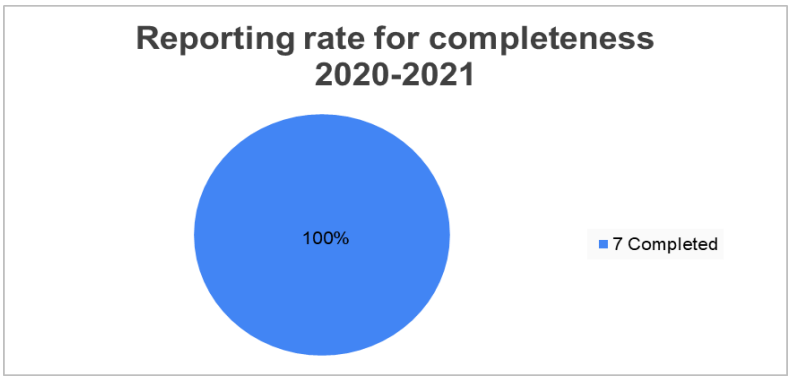

نسبة تقديم التقارير عن الاكتمال 2020-2021

مكتمل 7

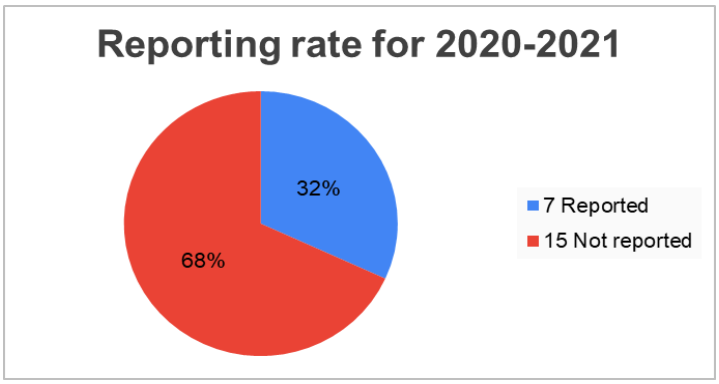

نسبة تقديم التقارير 2020-2021

تم التقديم 7

لم يتم التقديم 15

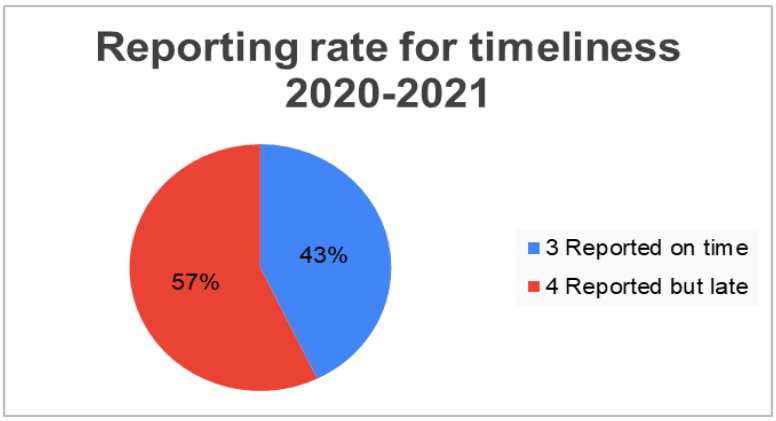

نسبة تقديم التقارير مع الالتزام بالوقت المحدد 2020-2021

تم التقديم مع الالتزام بالوقت المحدد 3

تم التقديم لكن متأخرا 4

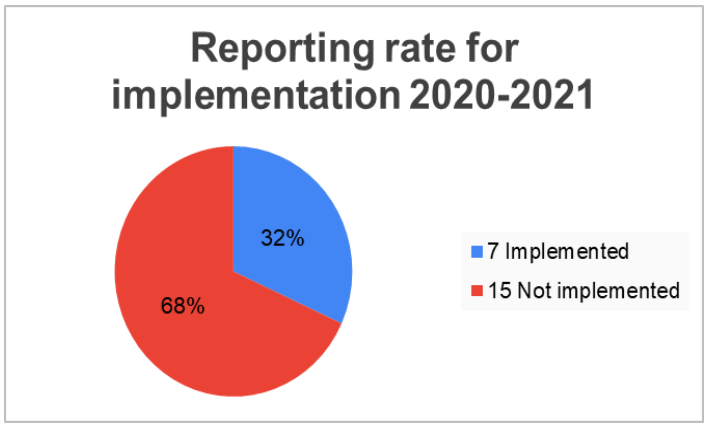

نسبة تقديم التقارير عن التنفيذ 2020-2021

مُنفذ 7

غير منفذ 15

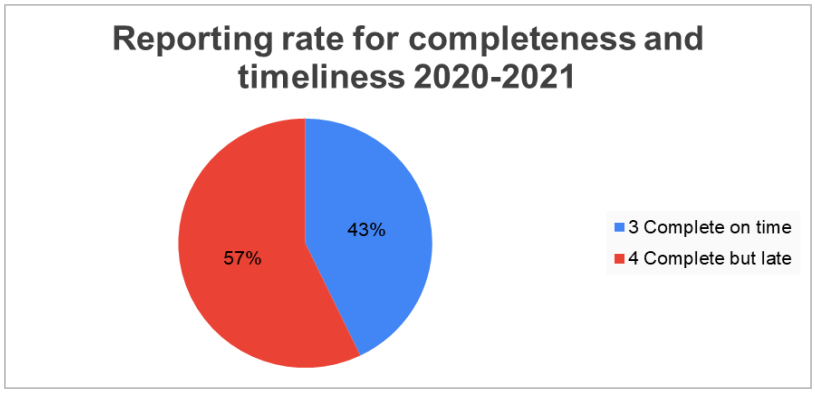

نسبة تقديم التقارير عن الاكتمال مع الالتزام بالوقت المحدد 2020-2021

مكتمل مع الالتزام بالوقت المحدد 3
مكتمل لكن متأخر 4

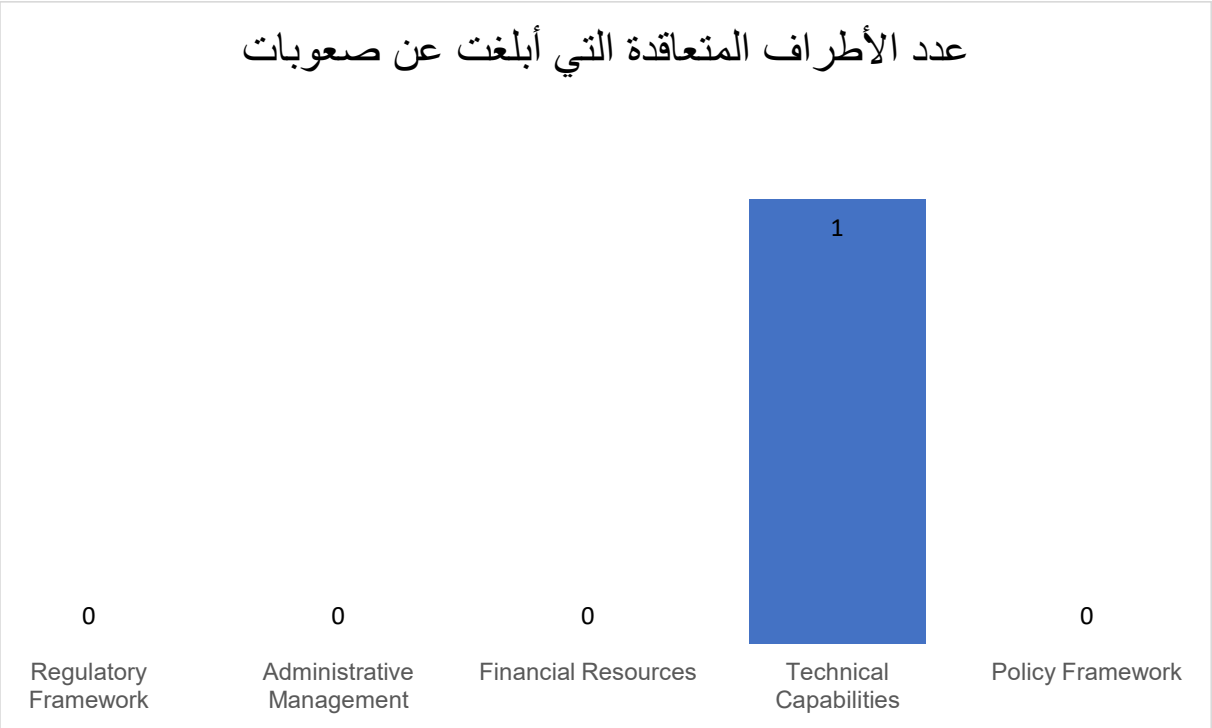

الإطار التنظيمي 0 ***التنظيم الإداري 0*** ***الموارد المالية 0*** ***القدرات التقنية 1*** ***إطار السياسات 0***

6. بروتوكول النفايات الخطرة

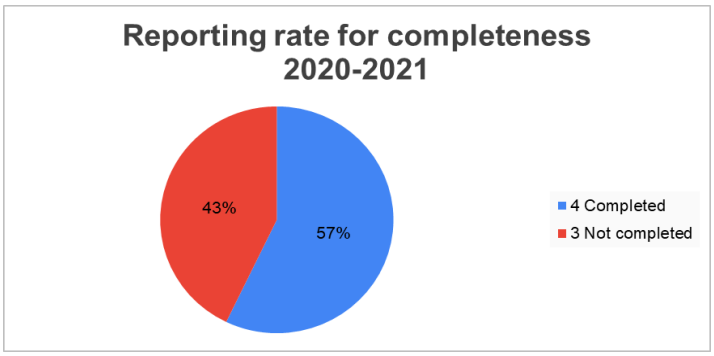

نسبة تقديم التقارير عن الاكتمال 2020-2021

مكتمل 4

غير مكتمل 3

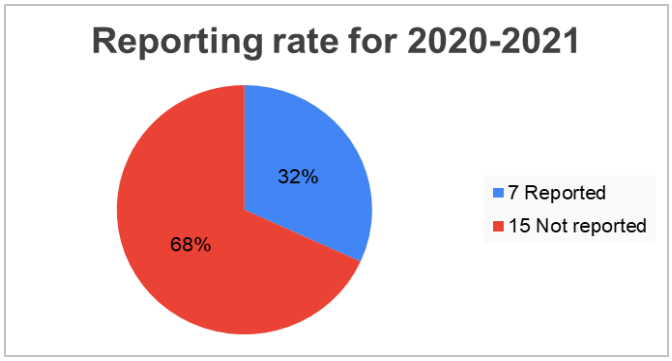

نسبة تقديم التقارير 2020-2021

تم التقديم 7

لم يتم التقديم 15

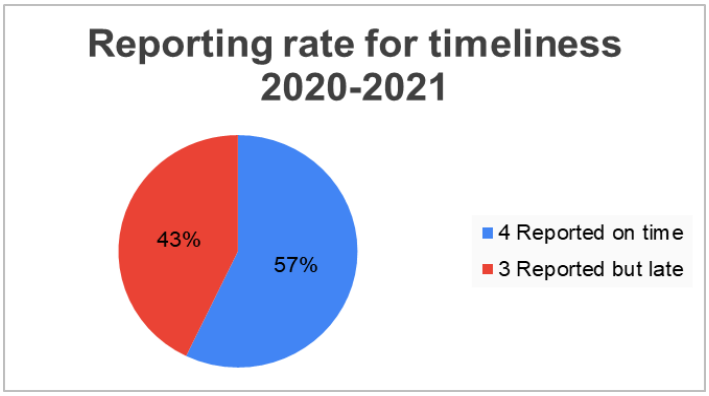

نسبة التقديم مع الالتزام بالوقت المحدد 2020-2021

تم التقديم مع الالتزام بالوقت المحدد 4

تم التقديم لكن متأخرا 3

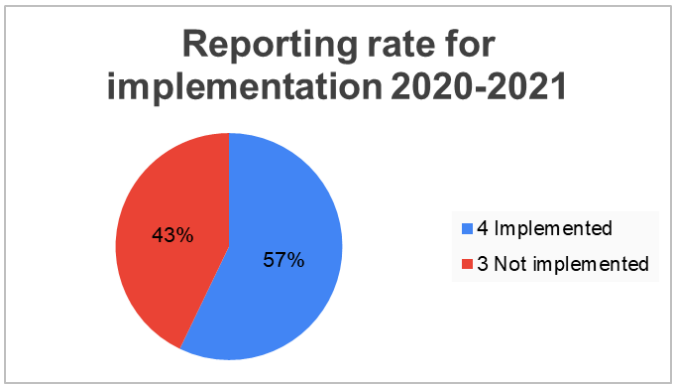

نسبة التقديم عن التنفيذ 2020-2021

مُنفذ 4

غير منفذ 3

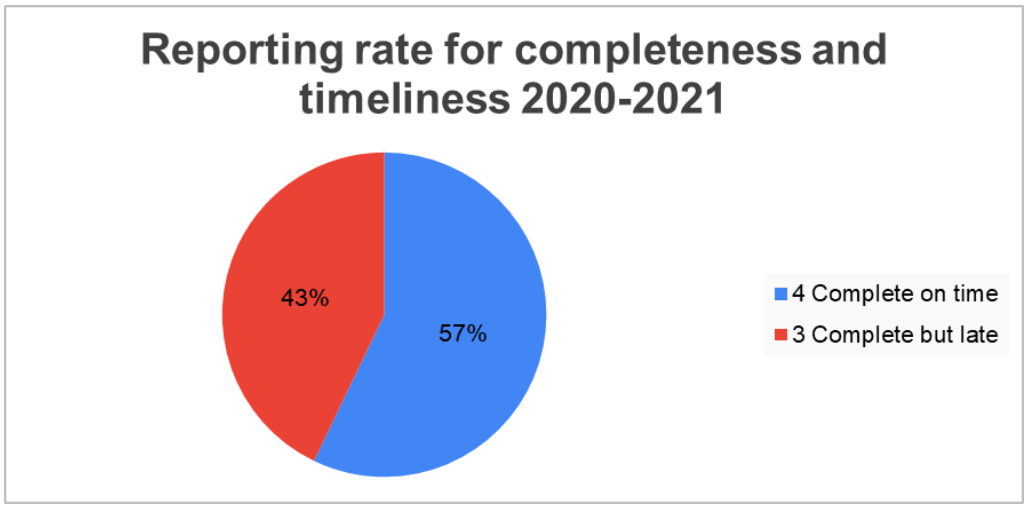

تقديم التقارير عن الاكتمال مع الالتزام بالوقت المحدد 2020-2021

4 مكتمل مع الالتزام بالوقت المحدد
3 مكتمل لكن متأخر

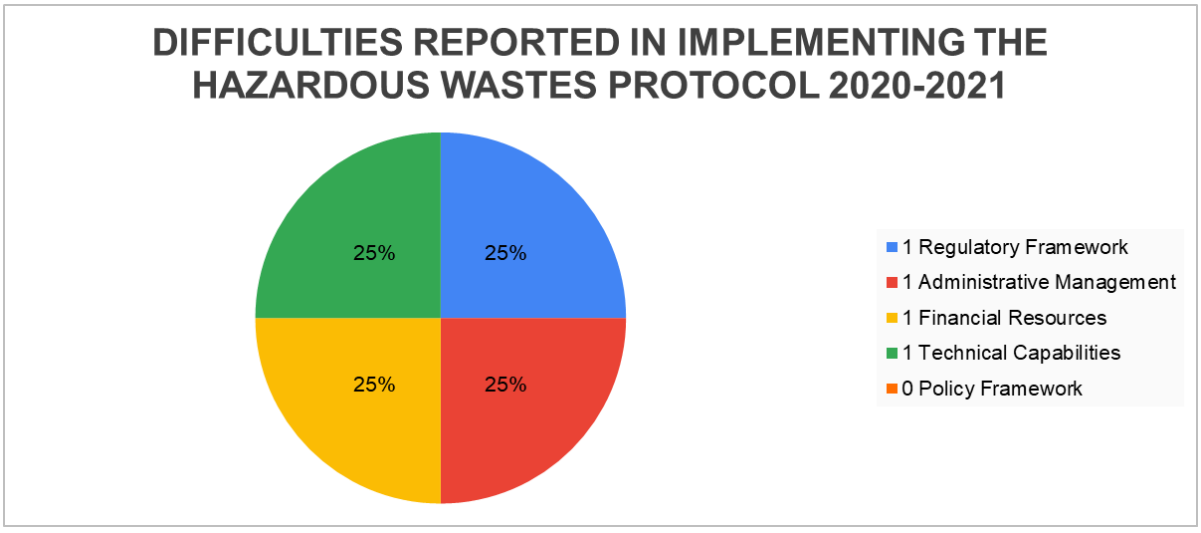

الصعوبات في تنفيذ بروتوكول النفايات الخطرة 2020-2021 التي تم الإبلاغ عنها

1 الإطار التنظيمي
1 التنظيم الإداري

1 الموارد المالية
1 القدرات التقنية
0 إطار السياسات

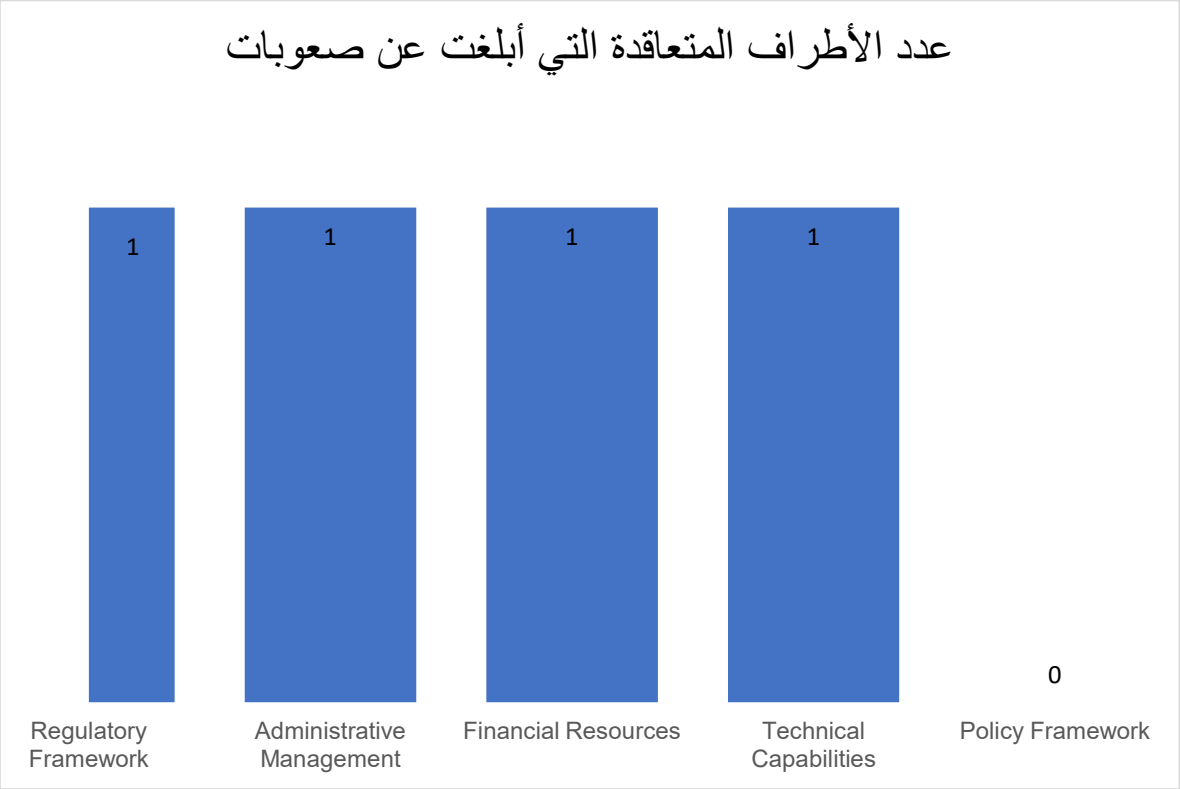

الإطار التنظيمي 1 *التنظيم الإداري 1* *الموارد المالية 1* *القدرات التقنية 1* *إطار السياسات 0*

7. بروتوكول التلوث من مصادر وأنشطة برية

مذكرة من الأمانة: تعتمد المنهجية المتبَعة لاختبار معايير الاكتمال والتنفيذ على الأسئلة المغلقة التي تدور حولها التقارير الوطنية بشأن تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها (الإلقاء، الوقاية والطوارئ، التلوث من مصادر وأنشطة برية، المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي، البروتوكول البحري وبروتوكول النفايات الخطرة) (المقرر IG.23/1). يتمحور شكل تقديم التقارير المتعلق ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بالكامل حول أسئلة مفتوحة (المقرر IG.22/16)، تُقصر الاختبار على معايير التقديم والجداول الزمنية.

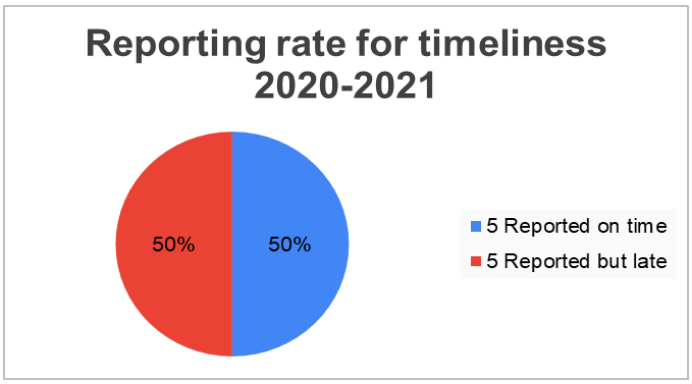

نسبة التقديم مع الالتزام بالوقت المحدد 2020-2021

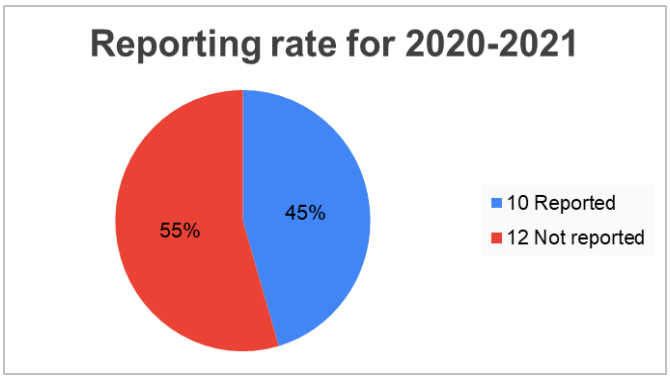

نسبة تقديم التقارير 2020-2021

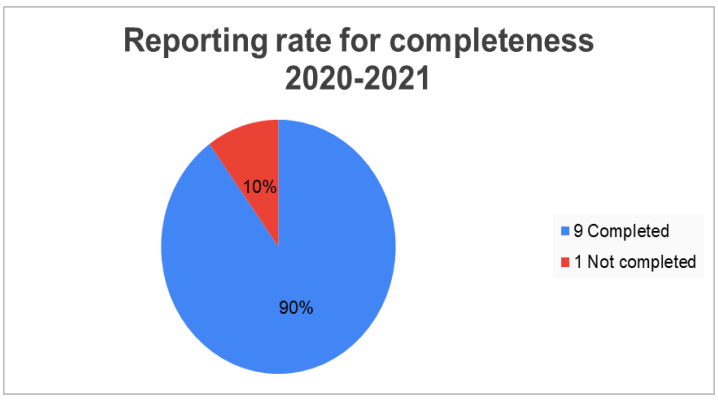

نسبة التقديم عن الاكتمال 2020-2021

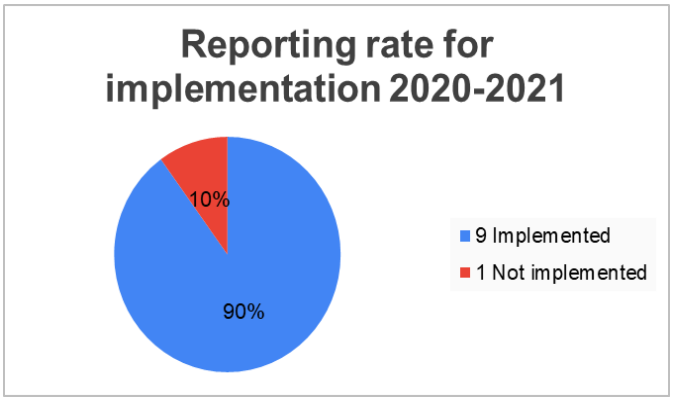

نسبة التقديم عن التنفيذ 2020-2021

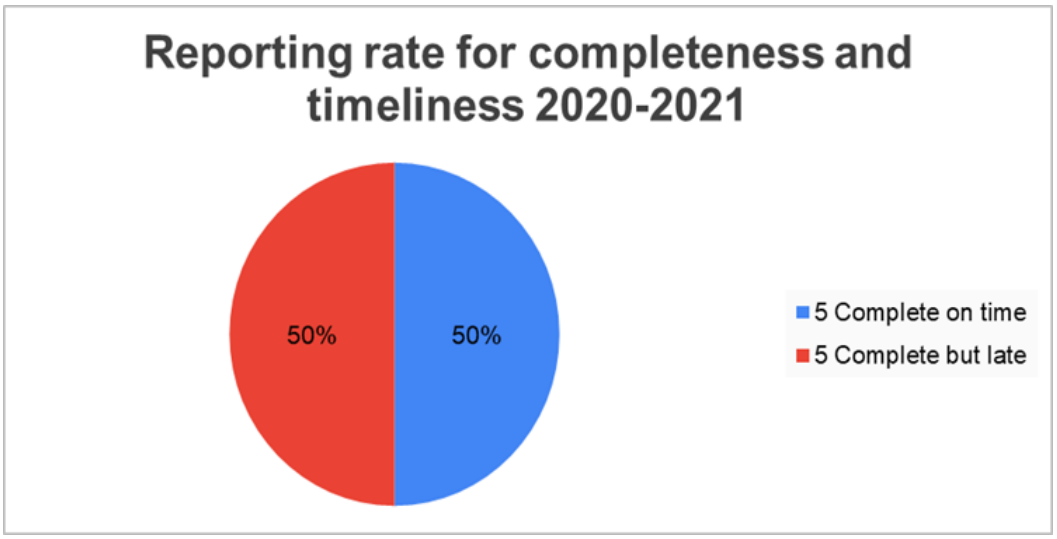

نسبة تقديم التقارير عن الاكتمال مع الالتزام بالوقت المحدد 2020-2021

5 مكتمل مع الالتزام بالوقت المحدد
5 مكتمل لكن متأخرا